عقائد الشيعة

بقلم
أ. طاهر العتباني

مقدمة:

تَختلف رُؤية الشيعة العقَدية عما عليه جماهير المسلمين، فهم – الشيعة – في كلِّ أبواب الاعتقاد قد خالفوا الكثير مما عليه الجمهور، وتدخل الإمامة بين مباحث الاعتقاد عندهم، فبينما يرى الجمهور أنَّ مباحث الإمامة في الشَّريعة الإسلامية هي من مباحث السياسة الشرعيَّة العملية بعد الاتِّفاق على وجوب نصب إمام للمسلمين؛ لينظر في أمور المسلمين على وفق النَّظر الشَّرعي، نَجد أنَّ الشيعة على اختلاف فرقهم يرون أنَّ الإمامة من مسائل العقائد، وأن أشخاصَ الأئمة من المسائل الاعتقادية التي نص عليها الشَّرع – في نظرهم – نصًّا لا يَحتمل التأويل.

ثم إنَّ هذا الاعتقاد قد انعكسَ بدَوره على كلِّ مسائل الدِّين عندهم، بدءًا بالإلهيَّات والنبوات ووصولاً إلى الفروع الفقهية والعملية.

ولذا نعرض في هذا الباب عقائد الشِّيعة في فصلين:

الفصل الأول: الإلهيَّات عند الشيعة الإماميَّة.

الفصل الثَّاني: النبوات عند الشيعة الإماميَّة.

ونخصص بابًا مستقلاً للحديث عن عقيدة الإمامة عندهم، وكيف تنعكس على كل أصول الدين وفروعه عند الشيعة.

الفصل الأول: الإلهيَّات عند الشيعة:

نعرض في هذا الفصل بعضَ مسائل في الإلهيات، ونبيّن وجهَ الصَّواب فيها، ثم كيف ينظر إليها الشيعة.

المسألة الأولى:

يعتقد أهل السنة أنَّ الله تعالى حي بحياة، وعالم بعلم، وقادر بقدرة، وكذلك كل صفاته الثابتة بالكتاب والسنة، كما يعتقد أهل السنة أنَّ الأسماء – أسماء الله تعالى – تطلق على الذَّات، فهو الله السميع البصير الرحيم الودود، وهكذا إلى آخر الأسماء.

أمَّا الشيعة الإماميَّة، فيرون أنَّ الله تعالى ليس له صفات أصلاً، ولكن تطلق على ذات الله تعالى الأسماء التي تشتق من تلك الصفات، فيجوز عندهم أنْ يقال: إن الله تعالى حيٌّ وسميع وبصير وقوي وقدير، وغير ذلك من الأسماء، ويَمتنع عندهم أنَّ له تعالى حياةً وسمعًا وبصرًا وقوة وقدرة.

وهذا الاعتقاد في الله عزَّ وجلَّ يُخالف ما عليه جماهيرُ المسلمين من أنَّ الأسماء تتضمن صفات؛ فكلُّ اسم هو اسم وهو صفة.

وعلى هذا فالشِّيعة ينفون الصِّفات كلَّها مُخالفين بذلك مُقتضى النص الشرعي؛ قال تعالى: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ**﴾ [البقرة: 255]، وقوله تعالى: ﴿**أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ**﴾ [النساء: 166]، وقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا**﴾ [غافر: 7]، وقوله تعالى: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ**﴾ [الفتح: 15].

فهذه الآيات وغيرها تثبت الصفات لله تعالى فضلاً عن أن الأسماء – كما هو معتقد جماهير علماء المسلمين، بل وعوامهم مما لا يختلف عليه أحد – تتضمن ما فيها من الصِّفات.

ومن الناحية العقليَّة فإنَّ إطلاقَ المشتق على ذات لا يصح من دون قيام مبدئه بها؛ إذ الضارب إنَّما يطلق على ذاتٍ قامَ بها الضَّرب، ومن هنا فإنَّ اسم السميع والبصير يتضمن سمعًا وبصرًا قائمًا بذاته سبحانه وتعالى.

المسألة الثانية:

يرى جمهور علماء المسلمين أنَّ صفات الله تعالى الذَّاتيَّة مثل السمع والبصر صفات قديمة لم يزل الله تعالى موصوفًا بها. أمَّا أساطينُ الشيعة مثل زرارة بن أعين وبكير بن أعين وسليمان ومُحمد بن مسلم، وهم من رُواة أخبار الشيعة في الكافي وغيره من كُتُبِهم فقالوا: إنَّ الله تعالى لم يكن عالِمًا في الأزل ولا سميعًا في الأزل حتَّى خلق لنفسه علمًا وسمعًا وبصرًا، كما خلقها للمخلوقات فصار سميعًا وعليمًا وبصيرًا.

وهذه العقيدة مُخالفة لكتاب الله تعالى، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [النساء: 11]، كما أنَّ هذه العقيدة مُخالفة لمقتضى العقل الذي يعلم عن الألوهية كلَّ كمال، وينفي عنه سبحانه

وتعالى كلَّ نقص، فضلاً عن مُخالفة ذلك لأقوال أئمَّتهم، فنحن نقطع أنَّهم كانوا ينزهون الله تعالى عن مثل هذه المقولات الملحدة.

المسألة الثالثة:

يعتقد أهلُ السنة والجماعة أنَّ الله تعالى على كل شيء قدير، ويرى الطُّوسي من الشيعة، ومن سار على رأيه: أنَّ الله تعالى لا يقدر على عين مقدور العبد، ويكفي في الرد على هؤلاء قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: 165]، فالآية تبين قدرة الله تعالى على كل شيء، ولفظ "كل وشيء" يدخل فيهما أفعالُ العباد؛ حيث هما – كل وشيء – أوسع مفردتين في اللغة تستغرقان كلَّ ما فيها من الأشياء.

المسألة الرابعة:

يعتقد أهلُ السنة وجماهير المسلمين أنَّ الله تعالى عالِمٌ بكل شيء قبل وجوده؛ بل إنه سبحانه وتعالى هو الذي يقدر وجود كلِّ شيء قبل وجوده.

والتقدير: يعني أنَّ كل شيء في علم الله تعالى بمقدار؛ كما قال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: 8].

فهو سبحانه وتعالى يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن أنْ لو كان كيف يكون، وقال الشيعة من أتباع شيطان الطَّاق والمقداد بن عبدالله السيوري: إنَّ الله لا يعلم الجزئيَّات قبل وقوعها، وهذا قول باطلٌ يُخالف كتاب الله تعالى قال تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: 3].

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: 22].

وهم في مثل هذه المقولات الباطلة يتمسَّكون ببعض الآيات التي يفسرونها تفسيرًا باطلاً، قاصدين بذلك تحريفها عن معناها.

المسألة الخامسة:

يعتقد أهلُ السنة وجماهير المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أنَّ القرآنَ المجيد هو كلامُ الله، ولم يتطرق إليه تَحريف ولا تبديل ولا تغيير ولا زيادة ولا نُقصان قطُّ، ولم يكن لهذه الأمور من سبيل إليه أبدًا، أمَّا الشيعة، فيعتقدون أنَّ القرآن الموجود اليومَ في أيدي المسلمين مُحرَّفٌ، ومبدل، ومزاد فيه، ومحذوف منه، وهذا الاعتقاد الباطل يُخالف كتابَ الله تعالى الذي يقول الحق جلَّ وعلا فيه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: 42]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، ومعلومٌ باليقين أنَّ المسلمين في عهد النبي اشتغلوا بحفظ كتاب الله تعالى حتى حفظه من الصَّحابة ألوف من

الرِّجال، ثُمَّ بعد ذلك حفظه في كلِّ جيل ألوف الألوف من المسلمين، ولا يزال القرآن بين يدي المسلمين، كما نزل غضًّا طريًّا، وقد مر بنا قولهم في تحريف القرآن وتفسيره.

المسألة السادسة:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ الله تعالى مريد، وإرادته أزليَّة قديمة، وما أراد وجوده أراده في الأزل، وجعله مُعيَّنًا في وقته، ولا يزال غير مُمكن التقدُّم والتأخُّر فيه أبدًا، فكل شيء يوجد في وقته وَفْقَ تلك الإرادة.

ويعتقد الإماميَّة أنَّ إرادةَ الله تعالى حادثة، وأنَّها ليست عامَّة لجميع الكائنات، فإن كثيرًا من الموجودات يوجد بلا إرادته، كالشرور والمعاصي والفسوق والكفر.

وهذه العقيدة الباطلة الفاسدة تُخالف كتاب الله؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: 41]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: 125]، ويقول تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: 39]، وغير ذلك من الآيات.

ويفرِّع الشيعة على هذه العقيدة الباطلة أقوالاً باطلة أخرى، منها أنَّ الله تعالى لا يأمر إلاَّ بما يريد ولا ينهى إلا عمَّا لا يريد، وواضح مُخالفة هذه العقيدة لما عليه جماهير المسلمين من أهل السنة، فالله تعالى أمر المنافقين بالخروج للجهاد بلا شبهة، ولكنَّه سبحانه وتعالى قال عنهم: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: 46]، فعُلم أنَّ الله تعالى لم يرد خروج هذه الجماعة مع أنَّهم كانوا مأمورين بالخروج.

ويوجد في القُرآن ما يدُلُّ على عدم مشيئته تعالى إيمان الكفَّار من الآيات الكثيرة، ومع ذلك فهم مأمورون بالإيمان، ومن فروعهم الباطلة في هذه المسألة: أنَّه لا يقع بعض مرادات الله تعالى ويقع مُرادات الشيطان وغيره من الكفَّار، وأهل السنة يقولون: لا تتحرك ذرة إلا بإذن الله، ولا تتقدَّم إرادة أحد مخالفة لإرادة الله تعالى قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير: 29]، فلا يقع مراد غيره بدون إرادته أصلاً، بل ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ومنها أنَّهم يعتقدون أنَّ الله تعالى يريد شيئًا يعلم أنَّه لا يقع.

ومنها أنَّهم يعتقدون أنَّ الله يَهدي بعض عباده ويُضلُّه الشيطان وأعوانه من أشرار بني آدم، ولا تتقدم إرادةُ الله بإزاء أولئك الشياطين، ويكذِّبهم في ذلك نص القرآن؛ ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضْلِلْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: 178].

المسألة السابعة:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ الله تعالى لا يَرضى لعباده الكُفر، ولا يرضى بكفر أحد، ولا يَجب منه ذلك.

ويعتقد الشيعة الإمامية الاثنا عشرية: أنَّ الله تعالى يرضى عن ضلالة غير الشيعة، وأنَّ الأئمة كذلك كانوا راضين بضلالة غيرهم، وواضح أنَّ هذه الاعتقاد يُخالف كتاب الله تعالى قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: 7]، فالله تعالى لا يَرضى بكفر أحد من البشر.

المسألة الثامنة:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ الله تعالى لا يَجب عليه شيء، وليس للعبد أنْ يوجب عليه شيئًا، فكل ما أعطى هو من فضله ورحمته، وكل ما منع فهو من عدله وحكمته، وهو المحمود في كلِّ أفعاله.

ويعتقد الشيعة الإماميَّة وجوب التكليف عليه تعالى يعني أنَّه يَجب عليه تعالى أنْ يكلف المكلفين بأنْ يأمُرَهم وينهاهم، وأنْ يُقرر لهم واجبات ومُحرمات، وأن يخبرهم بذلك بواسطة الرُّسل.

ولا جدالَ في خلاف هذه العقيدة للعقل، الذي يعلم بداهة أنه تعالى إله لا يَجب عليه شيء.

ولقد نطق القرآن بنقض هذه العقيدة الباطلة؛ قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23].

وأيضًا يعتقدون تفريعًا على هذه العقيدة الباطلة اعتقاداتٍ أخرى باطلة:

منها: أنَّ اللطف واجب على الله تعالى وهذا باطلٌ؛ لأنَّ اللطف لو كان واجبًا على الله تعالى لم يكن لعاصٍ أنْ يتيسر له أسباب عصيانه.

والقرآنُ يرد على هؤلاء؛ يقول تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: 13].

ويقول تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: 44].

منها: وجوب الأصلح عليه تعالى وهذا أيضًا باطل؛ لأنَّه لو كان الأصلحُ واجبًا عليه تعالى لم يسلط الشيطان على بني آدم.

منها: أنَّهم يعتقدون أن تعويض العباد عما يضارهم واجب عليه تعالى وهذا أيضًا من العقائد الباطلة؛ إذ إنَّه لا واجبَ عليه تعالى بل هو يفعل ما يشاء، ويقضي ما يشاء لا مُعقِّب لحكمه ولا رادَّ لقضائه.

حتى إنَّ جزاء الجنة للمؤمنين هو محض رحمة من الله تعالى بهم، وقد جعل الرحمة سببها الإيمان والاتِّباع.

المسألة التاسعة:

يعتقد أهلُ السنة والجماعة أنَّ كل ما يصدر عن الإنسان أو الْجِنَّة أو الشياطين، أو غيرهم من المخلوقات من خير وشر، وكفر وإيمان، وطاعة ومعصية، وحسن وقبح – كلها من خلق الله تعالى بإيجاده، وليس للعبد قُدرة على خَلْقِه، وإنَّما له كسبه والعمل به، وبهذا الكسب والعمل سيُجازَى إنْ خَيْرًا فخيرًا، وإنْ شرًّا فشرًّا.

بينما يعتقد الشيعة الإماميَّة أنَّ العبد يخلق أفعاله، ولا دَخْلَ لله تعالى في أقواله وأفعاله الإرادية.

وهذه أيضًا عقيدة باطلة، وذلك أنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: 96].

ويقول جل وعلا: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: 62].

وهم في هذه المسألة على مَذهب المعتزلة الذين تَمسَّكوا بشبهة واهية، قالوا: لو كان الله تعالى خالقًا لأفعال العباد، لَزِمَ من ذلك بُطلان الثَّواب والعقاب والجزاء؛ لأنَّهم لا يكون لهم دخل في أفعالهم، وتعذيب مَن لا دخلَ له في فعله ظلم صريح.

ورَدَّ عليهم أهلُ السنة بِمَنع الملازمة بأنَّ جزاء الله تعالى بناءً على علمه تعالى في إيجادهم لو فوض الأمر إليهم، فلو جعل الكافر قادرًا على خلق أفعاله لخلق الكُفر، وكذلك لو كان المؤمن يُعطى القدرة على هذا الأمر لخلق الإيمان، فالجزاء مبنيٌّ على علمه تعالى في حق كل واحد، فليس من الظلم في شيء.

كما أنه تعالى خلق أفعال العباد بعد إرادتهم لها وميلهم إليها، فكانوا بذلك مستحقين للثَّواب أو العقاب على حسب ميل القلب.

المسألة العاشرة:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ رُؤية الله تعالى ممكنة عقلاً، وسيراه المؤمنون في الجنة بحسب مراتبهم، وأمَّا الكافرون والمنافقون فمحرومون منها، بينما يعتقد الشِّيعة عدم رُؤية الله تعالى فقد أنكرت جميع فرقهم رُؤية الله تعالى والكتاب والسنة يردان عليهم في هذه المعتقدات الباطلة؛ قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: 22 – 23].

وقال تعالى عن الكفَّار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: 15]، ويقول النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: «إنَّكم سترون ربَّكم يومَ القيامة، كما ترون هذا القمر لا تضامون في رُؤيته شيئًا»[1]، فقد شبه الله تعالى رُؤية المؤمنين لربهم برؤيتهم للقمر، فالتشبيه للرُّؤية بالرؤية لا للمرئي بالمرئي.

هذه عشر مسائل، وهناك غيرها مما خالف فيه الشيعة الإماميَّة جماهير المسلمين من أهل السنة والجماعة، فخالفوا بذلك كتاب الله وسنة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم بل خالفوا في ذلك أهلَ بيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم الذين نعتقد أنَّهم ما كانوا يعتقدون هذه العقائد الباطلة التي لم يَجِئْ بِها كتاب الله تعالى ولا سنة صحيحة.

الفصل الثاني: النبوات عند الشيعة:

إنَّ عقيدةَ الإمامة قد انعكست على نَظرة الشيعة لكلِّ أصول الدِّين وفروعه، ومن ذلك نظرتهم إلى النُّبوة والأنبياء، ونعرضُ في هذا الفصل بعضَ مسائل حول النُّبوات، كيف يراها أهلُ السنة؟ وكيف يراها الشيعة؟

المسألة الأولى:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ بعثَ الأنبياء هو محض فضل الله ورحمته بعبادته، دون أن يكون ذلك واجبًا عليه سبحانه، قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23].

أمَّا الشيعة، فيعتقدون أنَّ بعث الرُّسل واجب على الله تعالى وأنَّه لا يَخلو زمان من نبي أو وصي قائم مقامه، وهم يعتقدون أنَّ بعث النبي أو نصب الوصي واجب على الله جل وعلا، وهذا يُخالف القرآن، فإن الله تعالى يَمن على الناس ببعث الرُّسل وهداية الناس، وقد دعا إبراهيمُ ربَّه، فقال: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: 129].

فلا يدعو أحد بما هو واجب الوقوع، أمَّا ما يكون فضلاً، فهو الذي يُطلب بالدُّعاء كذلك، فإنَّ الله تعالى جعل فترات بين الرُّسل فقد خلت أعصارٌ من وجود الأنبياء؛ قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: 19].

المسألة الثانية:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ الأنبياء أفضلُ من جميع خلق الله تعالى حتى الملائكة المقربين، ولا يُمكن أن يستوي غير النبي والنبي في الفضل والمنزلة والثواب عند الله تعالى.

أمَّا الشيعة فيعتقدون أنَّ الإمام عليًّا أفضلُ من غير أولي العزم من الرُّسل والأنبياء، أو يعتقدون أنه مساوٍ لهم، ويتمسكون في هذا الباب بشبهات واهية وأخبارٍ لا يستقيم الاحتجاج بها، ويرون أنَّ الأئمة كانوا أزيد من الأنبياء علمًا، فيكونون أفضل منهم رُتبة كذلك، ويَروون في ذلك أحاديثَ يكذبون فيها على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم منها: "نظر النبي إلى عليِّ بن أبي طالب، وقال: هذا خير الأولين والآخرين"، وهو كلام مكذوب على رسول الله.

ومنها قال جبريل: "عليٌّ أفضل البشر مَن أَبَى فقد كفر"، وهذا كلام لا يستحق مجرد الرد عليه.

المسألة الثالثة:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ الأنبياء معصومون من التقوُّل، وقول الكذب والبهتان مطلقًا، عمدًا كان أم سهوًا.

ويعتقد الشيعة أنَّ الأنبياء يَجوز لهم البهتان وقول الزور، بل قد يَجب عليهم التَّقِيَّة.

وهذا كلام ساقط؛ إذ لو كانت التَّقِيَّة جائزة للأنبياء، لما أمكن تبليغ الرِّسالة، وتبليغ أحكام الله تعالى إلى الناس، بل إنَّ الأنبياء أكثر الناس صدعًا بالحق، وقيامًا بواجب التبليغ؛ قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: 39].

المسألة الرابعة:

يعتقد أهلُ السنة أن الأنبياء معصومون من صدور ذنب يكون الموت عليه هلاكًا.

أمَّا الشيعة، فقد رووا عن الأنبياء صدور الذُّنوب عنهم.

روى الكليني عن أبي يعفور أنَّه قال: "سمعت أبا عبدالله يقول وهو رافع يديه إلى السماء: ربِّ لا تكلني إلى نَفسي طرفة عين، ولا أقل من ذلك، فما كان أسرع من أنْ تحدَّر الدَّمع على جوانب لحيته ثم أقبل عليَّ، فقال: يا ابنَ يعفور، إنَّ يونس بن متى وكَله الله إلى نفسه أقل من طرفة عين، فأحدث ذلك، قلت: فبلغ به كفرًا أصلحك الله، فقال: ولكن الموت على تلك الحال كان هلاكًا"[2].

وهذا الكلام مردود عليه، فيونس قد عوتب من ربِّه على أنه ذهب عن قومه بلا إذن ربه، وتعجَّل في الدُّعاء عليهم، ولم يتحمل إيذاءهم وتكذيبهم كما ينبغي لأولى العزم من الرُّسل، ولكنه لم يذنب ذنبًا، فضلاً عن أن يكون كبيرة.

وأمَّا ظنه الذي حكاه القرآن: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: 87].

إنَّما معناه أنَّ الله لن يقدر بمعنى يُضيِّق عليه؛ كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: 26].

المسألة الخامسة:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ آدم أبا البشر كان صفي الله تعالى بريئًا من الحسد والبغض، معصومًا من الإصرار على معصية الله تعالى.

بينما يعتقد الشيعةُ في آدم عقائد فاسدة باطلة، وينسبون إليه الحسدَ والبغض، وغير ذلك من الخصال الذَّميمة.

روى ابن بابويه القمي صاحب كتاب: "من لا يحضره الفقيه" في كتاب: "عيون أخبار الرضا" أنه قال: "إنَّ آدم لما أكرمه الله بسجود الملائكة له وإدخاله الجنة، قال في نفسه: أنا أكرم الخلق فنادى – عزَّ وجلَّ –: ارفع رأسك يا آدم، فانظر إلى ساق عرشي، فرفع آدم رأسَه، فوجد فيه مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، علي ولي الله أمير المؤمنين، وزوجته فاطمة سيدة نساء العالمين، والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، فقال آدم: يا رب من هؤلاء؟ فقال عزَّ وجلَّ: هؤلاء من ذُرِّيتك، وهم خير منك، ومن جميع خلقي، ولولاهم ما خلقتك، وما خلقت الجنة والنار

ولا السماء ولا الأرض، فإياك من أن تنظر إليهم بعين الحسد، فأخرجك عن جواري، فنظر إليهم بعين الحسد، فسلط عليه الشيطان حتى أكل من الشجرة التي نهى الله عنها"[3].

ولا نَحتاج لكثير عناء؛ لبيان زيف وكذب مثل هذه الرِّوايات الباطلة، فالأئمَّة من آل البيت لا يُمكن أن يصدر عنهم مثل هذا الكفر الصريح. ومثل هذا في كتبهم كثير.

المسألة السادسة:

يعتقد أهلُ السنة أن أحدًا من الأنبياء لم يَستعفِ من الرِّسالة قطُّ، ولم يعتذر في أداء أحكام الله تعالى بينما يرى الشِّيعة أنَّ موسى قد استعفى من الرِّسالة، وردَّ على ربِّه أمره، ويستدلون لذلك بقول الله تعالى عن موسى: ﴿**إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ * وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ**﴾ [الشعراء: 12-14].

وفَهْمُ أنَّ موسى استعفى من الرِّسالة من هذه الآيات فهمٌ مغلوط غير صحيح؛ إذ إنَّ موسى يذكر الأمر استدفاعًا للبلاء عن نفسه، واستجلابًا للحفظ من الله تعالى.

وقد كان قوله لربه: ﴿**فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ**﴾ [الشعراء: 13]، حتَّى يكون هارون وزيرًا له؛ كما قال جلَّ وعلا: ﴿**وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي**﴾ [طه: 29 - 32].

المسألة السابعة:

أنكرت فرقة الغرابية أن يكون المبعوث إلى الخلقِ كافَّة هو محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم، وقالوا: إنَّ الرِّسالة كانت في الأصل لعليِّ بن أبي طالب، فغلط جبريل في توصيلها إليه، وأوصلها إلى محمد، وكفى بالدَّعوة سقوطًا وبُطلانًا أن أكثر الشيعة أنفسهم يردونها.

المسألة الثامنة:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ معراج النبي صلَّى الله عليه وسلَّم إلى السماوات لشخصه حقٌّ، وليس لأحد مُشاركته في ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الإسراء: 1].

وقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى * إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى * مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى * لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى**﴾ [النجم: 13-18].

أمَّا فرق الشيعة، فقد خالف أكثرها هذا المعتقد الصحيح في الإسراء والمعراج، فبعضُهم - وهم الإسماعيليَّة والمعمرية - أنكر أصل المعراج، وبعضهم - وهم المنصوريَّة أتباع أبي منصور العجلي - قالوا: إنَّ أبا مَنصور العجلي قد صَعِدَ بجسده في اليقظة إلى السَّماوات وشافه الله تعالى وكلمه ومسح الله بيده فوق رأسه، وبعضهم من الإماميَّة يقولون بمشاركة الإمام علي في المعراج، ومنهم من قال: لم يشارك النبي في المعراج، وإنَّما رأى وهو في الأرض ما رآه النبي

على العرش، وبهذا يتضح إطباقهم على هذه المقولات الكفرية التي تناقض ما تواتر عند علماء المسلمين وجمهورهم، جيلاً بعد جيل، وعصرًا بعد عصر.

المسألة التاسعة:

يعتقد أهلُ السنة أنَّ نصوصَ الكتاب وسنة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم محمولة على معانيها الظاهرة، وأنَّ التكاليف لم ترتفع ولا ترتفع إلاَّ بالموت.

بينما يعتقد فرق من الشيعة – هم السبعية والخطابية والمنصورية، والمعمرية والباطنية والقرامطة والرزامية – أنَّ كلَّ ما ورد في الكتاب والسنة من الوضوء والتيمم والصَّلاة، والصوم والزَّكاة والحج، والجنة والنار والقيامة، والحشر وغيرها – غير مَحمولة على ظاهرها، بل هي إشارات إلى أشياء أخرى لا يعلمها إلاَّ الإمام المعصوم.

فمثلاً يرى السبعية أن:

الوضوء: موالاة الإمام.

والتيمم: الأخذ من المأذون في غيبة الإمام.

والصلاة: عبارة عن الرَّسول الناطق بالحق.

والغسل: عبارة عن تجديد العهد للإمام.

والجنة: هي سقوط التكاليف الشَّرعية.

والنار: مَشقة حمل التكاليف والعمل بالظَّواهر.

ومن الشيعة من قال: إنَّ من لَقِيَ إمام الوقت سقط عنه جميعُ التكاليف، وله أنْ يفعل ما يشاء والشيعة النزارية، وهي فرقة من الإسماعيليَّة، قالوا: إنَّ أمر الشريعة مُفوض إلى حجة الوقت، فإن شاء أسقطها أو زاد أو نقص. وهذا الكلام يكفي لبيان سقوطه مجرد نقله.

المسألة العاشرة:

يعتقد أهلُ السنة أن الله تعالى لم يرسل ملكًا إلى أحد من أهل الأرض بعد خاتم النبيين محمد بن عبدالله – صلى الله عليه وآله وسلم.

ويرى الإماميَّة أنَّ الإمام عليًّا كان يوحى إليه، والفرق بينه وبين وحي النبي أنَّ الرسول كان يشاهد الملك، والأخير يسمع صوته فقط، وذهبت طائفة من الإمامية أنَّ سيدة النساء فاطمة كان يوحى إليها بعد وفاة النبي، وقد جمع ذلك الوحي في مُصحف فاطمة الذي يدَّعون أن به أكثرَ الوقائع الآتية، وأنَّ الأئمة كانوا يخبرون الناس بأخبار الغيب من ذلك المصحف.

بعد هذا العرض لهذه المسائل، وليست هي كل ما خالفوا فيه جمهور المسلمين قديمًا وحديثًا يتضح لنا أنَّ عقيدة الإمامة الباطلة قد طغت على فكر هؤلاء المارقين، فراحوا يدسون هذه الأقوال الباطلة والآراء الزَّائفة، يقصدون بذلك الطَّعن في كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وتحويل الأُمَّة عن وجهتها، فما كان لهم ما أرادوا ولن يكون.

وإنَّ هذه الشنائع هي من صُنع طائفة من المتدسسين كانوا يكيدون للإسلام بنقض عقائده بهذه الأقوال، وافتراء الرِّوايات المكذوبة المفتراة التي تَملأ مصادرَ الشيعة وكتبهم، فكان تَدَسُّس هؤلاء من خلال مُحاولة الالتصاق بآل البيت وادِّعاء التشيُّع لهم، والدِّفاع عن حقٍّ مزعوم سلبته الأمة منهم، وما ذلك بصحيح.

الباب الرابع: عقيدة الإمامة عند الشيعة:

من العقائد التي تتغلغل في الفكرة الشيعية حتى تفسدها حميعًا عقيدة الإمامة، ذلك أنَّهم يعتقدون أن نصب الإمام واجب على الله تعالى ليخلف الرسول في سياسة الأمة وقيادتها، ويقيم فيها الأحكام، وينفذ فيها التشريعات.

والأمر ليس على هذا النحو عند جماهير المسلمين وعلمائهم من أهل السنة، فالأصل عندهم أن نصب الإمام واجب على الأمة، وشرطه العدل، بينما يرى الشيعة أنَّ شرطه مع النص عليه من الله تعالى هو أن يكون معصومًا من الذنوب كبيرها وصغيرها.

ولكي نتناول هذه العقيدة الشيعيَّة بشيء من التفصيل؛ نتناول هذا الموضوعَ في الفصول التالية:

الفصل الأول: مدخل تاريخي.

الفصل الثاني: شبهات الشيعة على مسألة الإمامة.

الفصل الثالث: شروط الأئمة وأشخاصهم عند الشيعة.

الفصل الرابع: غيبة الإمام وولاية الفقيه عند الشيعة.

الفصل الأول: مدخل تاريخي:

بُعث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بشيرًا ونذيرًا، فقام بأعباء الرِّسالة، وجاهد في الله جهادًا كبيرًا حتى هاجر إلى المدينة المنورة، وأقام الدَّولة الإسلامية التي كان هو فيها صلَّى الله عليه وسلَّم إمامًا للمسلمين وحاكمًا ومشرعًا وقاضيًا، كلُّ ذلك بمقتضى منصب الرِّسالة الذي امتن الله به عليه.

وظلَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في المدينة عشر سنوات يقيم في المسلمين كتابَ الله تعالى ويرشدهم بسنته الغراء، فهو بين جهاد ودعوة وتشريع وتنظيم وحكم وقضاء، يسير على مقتضى أوامر ربِّه ووحيه إليه، يبعث السرايا، ويقود الجيوش، ويتابع الغزوات، ويهدي الأُمَّة بهدي القرآن في شؤونها العامة والخاصة، حتَّى أتم الله على الأمة النعمة، وأكمل لها الدين، ودانت جزيرة العرب كلها بالإسلام، وانضوت تحت لواء سيد البشر صلَّى الله عليه وسلَّم.

وبعد حج النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في السنة العاشرة من الهجرة عاد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى المدينة، ثم ما لبث أنْ مرض، وما زال به المرض يشتد حتى قبضه الله إليه، بعد أن بلَّغ الرِّسالة، وأدَّى الأمانة، ونصح الأمة.

ونزل خبر الوفاة على الصَّحب الكريم نزولاً شديدًا، إلاَّ أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه وزيرَ رسول الله الأول ذكَّر الصحابة بقول الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: 144].

وما لبث أنِ استدرك الصَّحابة أمرهم، وقد علموا أنَّه لا بُدَّ لهم من إمام يخلفهم بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وذلك أنَّهم فهموا من رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ومن أحاديثه، ومن دلالات آياتِ القرآن أنَّه لا بُدَّ للأمة من إمام وخليفة يكون بمثابة الرئيس لها في شؤونها الدينية والدنيوية.

ما لبث الصحابة حتى شرعوا في اختيار إمام لهم خلفًا لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فرأوا أن الصديقَ خير الأمة بعد نبيها، وهو من رَضِيَه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم للصلاة نيابةً عنه صلَّى الله عليه وسلَّم في مرضه، وأنَّه خير من يَخلف رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقد كان وزيرَ رسول الله وصحبه في كل مراحل الدَّعوة والجهاد، ومن هنا بايع الصَّحابة أبا بكر الصديق للخلافة في سقيفة بني ساعدة بعد مداولات اشترك فيها المهاجرون والأنصار أسفرت عن اختياره.

ثم بايع الصحابة أبا بكر الصديق في المسجد البيعة العامَّة، فقام بالحق صادعًا، وواجه جموعَ المرتدين الذين ارتدُّوا عن الإسلام عندما علموا بمرض رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ووفاته.

وبعد القضاء على الرِّدَّة بدأت الفتوحات الإسلامية في العراق والشام، ففُتِحَ العراق المرة الأولى في عهد الصديق على يد خالد بن الوليد، ثم فتحت الشام، كلُّ ذلك فيما لا يزيد على العامين، ثم اختار الله الصدِّيق إلى جواره، فبايع المسلمون عمر بن الخطاب أميرًا للمؤمنين بعهد من أبي بكر، وظَلَّت قوة الإسلام تتنامى في عهده رضي الله عنه وتتوسع الفتوحات إلى أن وافاه الأجل باستشهاده على يد الغادر الكافر أبي لؤلؤة المجوسي، ثم كانت البيعة لأمير المؤمنين عثمان بن عفان باختيار الصَّحابة له من بين ستة نفر جعل الفاروق الاختيارَ منهم بعد أن يُستشارَ المسلمون.

ومرت الفترة الأولى من إمارة أمير المؤمنين عثمان والمسلمون مجتمعةٌ قوتُهم، شديدٌ بأسهم على عدوهم، ولكنَّ التغيرات الاجتماعية المتلاحقة ووفرة المال ونشأة جيل لم يشهد عهد التنزيل، كلُّ ذلك تَرَكَ أثره على نفرٍ دخلوا في الإسلام، ولم يستوعبوا مبادئه، فبدؤوا يشغبون على حكم أمير المؤمنين عثمان، وكان منهم من دَخَل في الإسلام كارهًا، فأخذ ينفث حقده وسمومه، وبدأت تظهر في مصر واليمن قِلَّة ممن يطعنون في عثمان رضي الله عنه وفي ولاته وعُمَّاله، وكان منهم نفر من العرب ممن أزالَ الإسلامُ – الذي ساوى بين الناس – سلطانَه وكبرياءَه وسطوتَه.

ومن هنا بدأ هؤلاء الموتورون يزحفون على المدينة – مقر الخلافة – وأحاطوا ببيت أمير المؤمنين عثمان حتى منعوه من الخروج للصلاة، ثم تمالئوا على قتله في آخر الأمر.

وقد رغب إليه الصحابة – ومنهم علي بن أبي طالب وأبناؤه – أن يدافعوا عنه بأيديهم وسيوفهم إلاَّ أنَّ عثمان رضي الله عنه الخليفة الراشد، والإمام المظلوم أَبَى أنْ تقوم في المسلمين مقتلة بسببه، ومنع الصحابة من حمايته، فتجرَّأ هؤلاء الموتورون الحاقدون على هذه الفعلة الشنيعة.

ثم اجتمع المسلمون من الصَّحابة في المدينة المنورة على مبايعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ولكنَّ الأمر كان قد تفاقم، فلم يُسلِّم بالبيعة مُعاوية بن أبي سفيان ونفرٌ معه من الصحابة حتى يقتصَّ الإمام علي من قتلة عثمان.

وأبى الإمامُ عليٌّ كذلك إلا أن يعزل وُلاةَ أمير المؤمنين عثمان بن عفان وتولية مَن يراهم، ومن بين هؤلاء كان مُعاوية بن أبي سفيان واليًا على الشام.

واجتهد كلُّ فريق أن يكون رأيه هو النافذ، ولا ريبَ أن استتباب أمر البيعة لعلي رضي الله عنه كان حريًّا أن يعينه على الانتصاف من قتلة عُثمان، ولكنَّ انشغاله باستتباب البيعة له واستقرار أمر المسلمين كان يُعَدُّ في النَّظر الشَّرعي الأصحَّ، مقدَّمًا على القصاص من قتلة عثمان.

وأراد كلٌّ من الطرفين أمرًا، وأراد الله أمرًا، فكانت الحرب بين الفريقين، وحدثت وقائع الفتنة الكُبرى على مدار سِنِي حُكم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الذي انتقل إلى الكوفة واتَّخذها مقرًّا للخلافة، وكانت موقعة صفين وموقعة الجمل بين فئتين من المؤمنين أو طائفتين من المؤمنين:

إحداهما: فئة باغية، وكانت هذه الحرب مثالاً لتطبيق أحكامِ الله الخاصَّة بالبُغاة كما في سورة الحجرات.

وهنا يظهر لأول مرة من يُسمون أنفسَهم شيعة علي بن أبي طالب؛ إذ كان كل فريق من المتحاربين شيعة لصاحبه.

وهنا يقسم المؤرخون شيعةَ الإمام علي إلى أقسام أربعة:

1 – **الشيعة المخلصون:** وهم من حارب في جيش الإمام معتقدًا حقَّه في الإمامة ببيعة الصحابة له، وهؤلاء لم يغلوا فيه، ولم يرتفعوا به فوق مرتبة البشر، ولم يقولوا فيه تلك المقولات الشنيعة التي جاء بها الشيعة بعد ذلك، وكانوا يعتقدون أنَّه في الفضل والمنزلة بعد ثلاثة الخلفاء قبله.

2 – **الشيعة المفضِّلة:** وهؤلاء كانوا يزيدون على مقولات الشيعة المخلصين مقولةَ أنَّ الإمام أفضل من الشيخين، وإنْ كان هؤلاء الشيعة المفضِّلة يصححون إمامتهم، ويرون لهم من الفضل والمنزلة ما لَهم.

3 – **الشيعة السبئيَّة:** وهؤلاء أتباع رجل من صنعاء يهودي هو عبدالله بن سبأ، كان مُندسًّا هو وأتباعه في جيشِ أمير المؤمنين، وهؤلاء كانوا يسبون الصَّحابة إلاَّ قليلاً منهم يرون أنَّهم من شيعة علي رضي الله عنه.

وهؤلاء غالوا في نظرتهم للإمام علي، حتى ادَّعى ابنُ سبأ ألوهيةَ الإمام علي، وقد ردَّ الإمامُ علي رضي الله عنه على كلٍّ من الشيعة المفضِّلة والشيعة السبئيَّة، ونفى عبدالله بن سبأ من الكوفة.

ثم استمر تاريخُ التشيُّع تتسع حلقاتُه، وتزداد وتتفرع عنه فِرَق ومقولات، وعن الفرق والمقولات فِرَق ومقولات أخرى، ولكن القطب الذي تدور أفكارُ الشيعة حوله هو ما يعتقدونه حول مفهوم الإمامة وموقعها من الدِّين وخصائص الإمام وشروطه.

ويقدم كُتَّاب الشيعة ومؤرخوهم عددًا من الشُّبهات يعدونَها أسانيدَ وأدلة يرونَها صحيحة أو يُؤولونَها تأويلاتٍ بعيدة؛ ليستنبطوا منها كلَّ أفكارهم المتعلقة بالإمامة، وسنأتي على تفصيلها بعد.

فمن ذلك أنَّهم يرون أنَّ مصطلحَ الشيعة ظهر أوَّل ما ظهر في عهد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم الذي أطلق على جماعة من الصَّحابة أنَّهم شيعة علي، ثم يرون أنه بعد ظهور المصطلح في عهد الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم أنه تم تجذير المصطلح بعد وفاة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ومبايعة أبي بكر، وأنَّ هذا الاتجاه منه صحابة كبار منهم أبو ذر وسلمان، ثم كانت – من وجهة نظر المؤرخين الشيعة – مرحلة الوضوح في عصر الإمام الحسين بن علي، خصوصًا عند خروجه على يزيد بن مُعاوية، ثم مرحلة الامتداد التي بدأت مع عصر الإمام الباقر – عليه

السَّلام، الإمام الخامس من أئمَّتهم – مُرورًا بالإمام الصادق حتى آخر الأئمة، الإمام الغائب المنتظر.

والذي نعتقده – نَحن المسلمين – أنَّ أهل البيت بيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كانوا على المذهب الصحيح، وما كانوا ينظرون لأنفسِهم نفسَ النظرة التي تنظرها الإمامية إليهم، فقد كانوا من أئمة العلم، ولكن – وللأسف الشديد – قد دَسَّ عليهم الشيعة في كل عصر روايات موضوعة، وخصوصًا تلك الرِّواياتِ التي تحتوي على مخالفات صريحة للقرآن والسنة، كادِّعائهم تحريفَ القرآن ونقله عنهم، وكاعتقاد العصمة للأئمَّة الذي ينقل بروياتٍ تُسنَد إليهم وهم منها بَرَاء، وككثير من تفسير القرآن المنسوب إلى الأئمة – رضي الله عنهم – وككثير من آراء الفقه التي يَشِذُّون فيها شُذُوذًا واضحًا، فهم ينسبون روايات إلى أئمة أهل البيت لا يعقل أنْ تصدر عن مسلم عادي، فضلاً عن إمام.

ونذكر هنا روايتين لواقعة واحدة رواها أهلُ السنة، ورواها الشيعة؛ لنلاحظ الفَرْقَ بين الروايتين.

رواية أهلُ السنة لما جرى بين الإمام الباقر والإمام أبي حنيفة، وكان الإمامُ أبو حنيفة قد اشتهر بكثرة القياس في الفقه حتى تناولته الألسنة بالملام:

"قال الباقر: أنت الذي حوَّلْتَ دِينَ جَدِّي وأحاديثَه إلى القياس؟

قال أبو حنيفة: اجلس مكانَك كما يحق لي، فإنَّ لك حرمة كحُرمة جَدِّك عليه السَّلام في حياته على أصحابه.

فجلس، ثم جثا أبو حنيفة بين يديه، ثم قال: إنِّي أسألك عن ثلاث كلمات، فأجبني، الرجل أضعف أم المرأة؟

قال الباقر: المرأة أضعف.

قال أبو حنيفة: كم سهم المرأة في الميراث؟

قال الباقر: للرجل سهمان، وللمرأة سهم.

قال أبو حنيفة: هذا عِلْمُ جَدِّك، ولو حَوَّلتُ دِينَ جَدِّك، لكان ينبغي القياسُ أنْ يكون للرجل سهمٌ، وللمرأة سهمان؛ لأن المرأة أضعفُ من الرجل.

ثم الصلاة أفضل أم الصَّوم؟

قال الباقر: الصلاة أفضل.

قال أبو حنيفة: هذا قول جَدِّك، ولو حولتُ دين جدك، لكان أنَّ المرأة إذا طَهُرت من الحيض أمرتُها أن تقضيَ الصلاة، ولا تقضي الصوم.

ثم البول أنجس أم النُّطفة؟

قال الإمام الباقر: البول أنجس.

قال أبو حنيفة: لو كنتُ حولْتُ دينَ جَدِّك بالقياس، لكنت أمرت أنْ يُغتسلَ من البول، ويُتوضَّأ من النُّطفة، ولكنْ معاذَ الله أنْ أحَوِّل دين جدك بالقياس، فقام الإمام الباقر، وعانقه، وقَبَّل وجهه"[4].

وهذه الواقعة بعَيْنِها يَرويها الكليني، وينسبها إلى أبي حنيفة على النَّحو التالي:

"يقول أبو حنيفة: استأذنت عليه؛ (أي: الإمام الصادق)، فحجبني، وجاءه قوم من أهل الكوفة واستأذنوا، فأَذِنَ لهم، فدخلت معهم، فلما صرت عنده قلت: يا ابنَ رسول الله، لو أرسلت إلى أهل الكوفة، فنهيتهم أن يشتموا أصحابَ مُحمد صلَّى الله عليه وسلَّم فإنّي تركت فيها أكثر من عشرة آلاف يشتمونهم.

فقال: لا يقبلون مني.

فقلت: ومن لا يقبل منك، وأنت ابن رسول الله.

فقال الصادق: أنت أول من لا يقبل مني، دخلتَ داري بغير إذْنِي، وجلست بغير أمري، وتكلمت بغير رأيي، وقد بلغني أنك تقول بالقياس.

فقلت: نعم.

فقال: ويْحك يا نعمان، أول من قاس إبليس، حين أُمِرَ بالسُّجود لآدم فأَبَى، وقال: خلقتني من نار، وخلقته من طين، أيُّهما أكبر يا نعمان، القتل أم الزِّنا؟

قلت: القتل.

قال: فلم جعل الله في القتل شاهدين، وفي الزنا أربعة، أيقاس لك هذا؟

قلت: لا.

قال: فأيهما أكبر: البول أو المني؟

قلت: البول.

قال: فلِمَ أمر الله في البول بالوضوء، وفي المني بالغسل، أيقاس لك هذا؟

قلت: لا.

قال: فأيهما أكبر: الصلاة أم الصوم؟

قلت: الصلاة، قال: فلم وجب على الحائض أن تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة، أيقاس ذلك؟

قلت: لا.

قال: فأيهما أضعف: المرأة أم الرجل؟

قلت: المرأة.

قال: فلم جعل الله تعالى في الميراث للرجل سهمين، وللمرأة سهمًا، أيقاس ذلك؟

قلت: لا.

قال: وقد بلغني أنَّك تقرأ آية في كتاب الله تعالى وهي: ﴿لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: 8] أنَّه الطعام الطيب، والماء البارد في اليوم الصائف.

قلت: نعم.

قال: لو دعاك رجل وأطعمك طعامًا طيبًا، وسقاك ماء باردًا، ثم امتنَّ به عليك، ما كنت تنسبه؟

قلت: للبخل.

قال: فتبخل الله علينا؟

قلت: فما هو؟

قال: حبنا أهل البيت"[5].

والمقارنة بين الروايتين تظهر أن المروي عن أبي حنيفة في كتب مناقبه هو أن الواقعة كانت بين أبي حنيفة وبين الباقر لا الصادق، وهو ماروته كتب الشيعة عن الكليني الذي أخرج روايات مكذوبة قطعًا على آل البيت؛ لأنه ينسب فيها إليهم ما لا يقول به المسلم العادي فضلاً عن أن يكون إمامًا من أئمة الدين والعلم كأئمة أهل البيت – رضي الله عنهم أجمعين.

ومن هنا نقول: إنَّ كل الروايات التي احتوتها كتب الشيعة في مسألة الإمامة، ونسبتها إلى أئمة أهل البيت – قد أسقطها العُلماء الثقات؛ لأنَّ الذين رووها هم أنفسُهم الذين رَوَوْا روايات تحريف القرآن والقول بالبداء، وغيرها من العقائد والمقولات الباطلة التي لا تصح في دين الإسلام.

وعقيدة الشيعة في الإمامة إنَّما تنبني على مثل تلك الرِّوايات الباطلة، وكفى بذلك برهانًا على بُطلانِها من أساسها، ونستطيع أنْ نُجمل عقيدة الشيعة في الإمامة على النحو التالي[6]:

أولاً: يعتقد الشيعة أنَّ الإمام بعد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم منصوصٌ عليه من النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ثم كل إمام يوصي إليه ممن كان قبله من الأئمة، ولذلك يُسمى الأئمة بالأوصياء.

ثانيًا: يعتقد الشيعة أنَّ الأئمة معصومون عن الخطأ، ومعصومون عن ارتكابِ الذُّنوب قبل إمامتهم وبعدها؛ لأنَّهم المرجع في أحكام الدِّين في عُصُورهم، وكلامهم حجة، ولا يُعَدُّ كلامه حجة من يجوز عليه الخطأ، كما لا يَجوز أن يعد كلامه حجة من يجوز عليه اقتراف الذُّنوب.

ثالثًا: يعتقد الشيعة أنَّ علم الأئمة بفيوضات نورانيَّة ربانية، وأن هذه الفيوضات تسري إليهم بالوصاية التي عين بها الإمام السابق من بعده من الأئمة.

رابعًا: يعتقد الشيعة أنَّ الأئمة تجري على أيديهم خوارقُ العادات، وهي عندهم معجزات، ويأتي بها الأئمة ليثبتوا بها وصايتهم لمن ينكرها كما يدَّعون.

وواضح من هذه العقيدة في الأئمة أنَّها تعطيهم صفات ليست إلا للأنبياء؛ فالنصُّ والعصمة والعلم الربَّاني وخوارق العادات هي أمور ليست في الإسلام إلاَّ للأنبياء والرسل، ومن هنا يتضح زيغ هذه العقائد الإمامية الباطلة.

الفصل الثاني: شبهات الشيعة على مسألة الإمامة:

يُقسِّم الشيعة شبهاتِهم التي يعدونها أدلة على مسألة الإمامة وعقيدتها إلى:

1- نصوص مباشرة نصت على الأئمة بأشخاصهم.

2- نصوص ذات دلالة التزاميَّة؛ أي: يلزم منها تحديد الأئمة، وتعيينهم، وبيان أحقيتهم للإمامة.

3- نصوص تعطي - في نظرهم - لأهل البيت من المواصفات والفضائل ما يشير إلى مواقعهم القيادية وكونهم أئمَّة.

ونفصل ذلك في المباحث التالية.

المبحث الأول: النصوص المباشرة:

تتكون النُّصوص المباشرة التي دلَّت على مسألة الإمامة، وكون أهل البيت أحقَّ بها - فيما يرى الشيعة - من أنواع من النُّصوص، فمنها نصوص - كما يدَّعون - جاءت بلفظ الولاية، ونصوص جاءت بلفظ الخلافة، ونصوص جاءت بلفظ الإمامة، ونصوص جاءت بلفظ الوصية، ونصوص جاءت بلفظ الوراثة.

وهم حين يستدلون بمثل هذه النصوص يُحاولون الإتيان بها من كتب الحديث والسنة، فضلاً عن القرآن؛ لتكونَ - كما يتصورون - مُلزمةً لخصومهم من أهل السنة.

ونورد هنا بعضًا من هذه النُّصوص، ونبين زَيْفَ استدلالهم بها:

1 - قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 55].

يرى الشيعة أنَّ الآية نزلت في عليٍّ رضي الله عنه ويَستدلون بها على إمامةِ عليِّ بن أبي طالب بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

وهذا تأويل خاطئ للآية لا يستقيم، فالولاية هنا بمعنى النُّصرة والمحبة والتأييد، والقرآن لم ينص على إمامة أحد بعد رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ورسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لم ينص على إمامة أحد بعده، وترك الأمر شورى للمسلمين.

فضلاً عن ذلك، فقد وَرَدَ في روايات أخر أنَّ الآية نزلت في عبدالله بن سلام، وفي عبادة بن الصامت عندما تبرأ من حلفائه الذين كانوا هودًا على رغم عبدالله بن أُبَيِّ بن سلول، وهذا القول أنسب بسياق الآية.

2- حديث غدير خم:

روى الحاكم في المستدرك: "لما رجع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم من حجة الوداع ونزل غَدِيرَ خُمٍّ، أَمَرَ بدَوْحَات فَقُمِمْنَ، فقال: (كأنِّي قد دُعِيت فأجبت، إنِّي تركت فيكم الثَّقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعِتْرَتِي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنَّهما لن يفترقا حتى يردا على

الحوض)، ثم قال: (إنَّ الله عزَّ وجلَّ مولاي وأنا مولى كل مؤمن)، ثم أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال: (من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه)[7].

والحديث صحيح، ولكن لا يفهم منه النصُّ على إمامة علي أو نفيها.

والشيعة يرون أنَّ هذا الحديث نص في إمامة علي بن أبي طالب بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بلا فصل، وهو تفسير للحديث غير صحيح، فالولاية هي النصرة والتأييد والمحبة، وليس في الحديث نص على إمامة علي، ولكنَّ الحديث من أحاديث الفضائل التي رُوِيَ مثلُها في حق كثير من الصَّحابة، ولم يقل أحد من أهل العلم: إنَّها تدل على ولاية عامة أو خاصة، وقد وَرَد في أبي بكر وعمر كثير من أحاديث الفضائل، ولم يستدل بها أحدٌ من أهل العلم على كون الإمامة لهما بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

3- ما رواه البخاري ومسلم عن مُصعب بن سعد قال: "خلف رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عليَّ بنَ أبي طالب في غزوة تبوك، فقال: يا رسولَ الله، أتخلفني في النساء والصبيان؟ فقال: **«أَمَا ترضى أنْ تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غَيْرَ أنه لا نَبِيَّ بعدي؟»**[8].

وهذا الحديث كذلك ليس فيه أيُّ دلالة على الإمامة بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لعلي رضي الله عنه وإنَّما هو تسلية لعلي رضي الله عنه عندما تاقت نفسه إلى شرف الخروج للجهاد مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فبيَّن له النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّ استخلاف النبي له في المدينة عند الخروج إلى الغزو، كما كان يستخلف غيره، هو كاستخلاف النبي موسى عليه السَّلام لهارون على قومه عندما ذهب إلى ميقات ربِّه، وليس معنى ذلك أنَّه نص على إمامة علي بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم دون فصل، كما يُحاول الشيعة أن يلووا عنقَ الحديث؛ ليوافق أهواءهم، فضلاً عن ذلك فقد خلف موسى بعد موته يوشع بن نون، وأمَّا هارون فقد مات في حياة موسى.

4- ما رواه مسلم عن جابر بن سمرة قال: "سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: **«لا يزال أمرُ هذا الدين منيعًا إلى اثني عشر خليفة»**[9].

ويَعُدُّ الشيعة أنَّ هؤلاء الخلفاء الاثني عشر هم الأئمة الاثنا عشر عندهم.

وتأويل الحديث الصحيح عند أهل السُّنة على قولين هما:

الأول: أنَّهم اثنا عشر خليفة من الخلفاء الذين يلون أَمْرَ المسلمين بالترتيب، بداية بأبي بكر الصديق رضي الله عنه ولا يقال له خليفة فعلاً إلاَّ مَن كانت له سلطة الخلافة حقيقةً، لا من ادُّعِيت له، ولم يكن له أيُّ سلطان.

الثاني: أنَّ هؤلاء الخلفاء الاثني عشر ليسوا على الترتيب، وإنَّما هم اثنا عشر خليفة متفرقون في الزَّمان في أمة محمد، يكون أمر الدِّين وأمر الأمة ماضيًا في ولايتهم وخلافتهم.

5 – من الشُّبهات الواردة في كتب الشيعة على مَسألة الإمامة، ويعدونها أدلةً وهي روايات مكذوبة على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وعلى أئمة أهل البيت ما يلي:

أ – عن الإمام الصَّادق عن أبيه عن جَدِّه قال: قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "الأئمة بعدي اثنا عشر، أولهم عليٌّ، وآخرهم القائم، هم خلفائي وأوصيائي"[10].

ب – عن الإمام العسكري عن أبيه عن آبائه مرفوعًا إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: "يا ابنَ مسعود، عليُّ بنُ أبي طالب إمامكم بعدي وخليفتي عليكم"[11].

ج– عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "الأئمة بعدي اثنا عشر: تسعة من صلب الحسين، تاسعهم قائمهم، إلاَّ أن مَثَلَهم فيكم مَثَل سفينة نوح، مَن رَكِبَها نَجَا، ومَن تخلَّف عنها غرق"[12].

د – عن جابر قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "أنا سيد النبيين، وعليٌّ سيد الوصيين، وإنَّ أوصيائي بعدي اثنا عشر، أولهم عليٌّ، وآخرهم القائم المهدي"[13].

وهذه النصوص التي ترويها كتب الشيعة ليست مُسلَّمة من حيث صحة نسبتها إلى من نسبت إليهم؛ لأنَّ مَن رَوَوْها يروُون رواياتٍ جاء بها القولُ بتحريف القرآن والقول بالبداء على الله تعالى وغير ذلك مما لا يصح في دين المسلمين.

ومن هنا جزم المحققون من عُلماء السنة والحديث النبوي أنَّ هذه الروايات مكذوبة على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وقد صنع الشيعة أحاديثَ فيها أسماء الأئمة كما يعتقدونهم مما لا يصحُّ نسبته إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وسيأتي في المباحث التالية نماذج من ذلك الكذب المفترى على رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

المبحث الثاني: النصوص ذات الدلالة الالتزامية عند الشيعة:

في مسألة الإمامة:

من الشبهات التي يعدها الشيعة أدلة على مسألة الإمامة من خلال ما يَرونه دلالة التزامية عدد من آيات القرآن منها:

1 – قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]، ويرون فيها نصًّا على إمامة أهل البيت.

2 – قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، ويرى الشيعة أنَّها نزلت في علي والأئمة من ذريته.

ويرون أنَّ الآيتين معًا دليل على ثبوت الإمامة وشرطها العصمة المشار إليها بقوله تعالى: ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: 33]، مع أنَّ سياقَ الآية في سورة الأحزاب يُؤكد أن أهل بيت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم يدخل فيهم نساؤه رضي الله عنهم، قال تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا * وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا * وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [الأحزاب: 32–34].

فواضحٌ من الآيات أنَّ الخطاب موجَّه لنساء النبي، وأنَّهم المعنيون بالخطاب على وجه الأصالة؛ لأنَّ الكلام لهم وعنهم، فكيف إذًا يضيق معنى "أهل البيت" حتى ينحصر في عليٍّ وذريته رضي الله عنهم، ولفظ الآية عام والعبرة بالعموم.

وأما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59]، فقد قال الطبري: واختلفَ أهلُ التأويل في "أولي الأمر" الذين أمر الله عباده بطاعتهم في هذه الآية.

فقال بعضهم: هم الأمراء، ثم ساقَ بسنده من قال ذلك، ومنهم: أبو هريرة، وابن عباس، وميمون بن مهران، وابن زيد، وغيرهم.

وقال آخرون: هم أهلُ العلم والفقه ثم ذكر من قال ذلك، ومنهم: جابر، ومجاهد، وابن أبي نجيح، وابن عباس كذلك، وعطاء بن السائب، والحسن، وأبو العالية، وقال آخرون: هم أصحاب محمد صلَّى الله عليه وسلَّم وممن قال هذا: مجاهد[14].

وللشيعة غير ذلك من الشبهات التي يعدونها أدلة في مسألة الإمامة ما أعرضنا عنه لتهافُت استدلالهم به على مسألة الإمامة.

المبحث لثالث: المؤشرات العامة على مسألة الإمامة عند الشيعة:

يرى الشيعة أنَّ المناقب الكثيرة والفضائل المتميزة التي منحتها النُّصوص لأهل البيت تُمثِّل مؤشرات صريحة على الخصوصية التي تميز أهل البيت دون سائر الأمة، وتَجعلهم الأجدر بمسألة الإمامة، وأن هذه النصوص تمثل منهجًا ومسارًا وخطًّا للأمة يَجب أن تتبعه وتسير عليه أو كان يجب أن تتبعه وتسير عليه.

وكون أهل البيت اختصوا بفضائل لم تكن لكثير من غيرهم لا ننكره، ولكن الذي ننكر ما ورد مكذوبًا لا يصح سنده من فضائلهم، كما أنَّ هذه الفضائل لم تكن نصًّا من النبي صلَّى الله عليه وسلَّم على إمامة أحد منهم، نعم لقد كان الرجال من أهل البيت ونسائهم من حسن السيرة والعلم ما لم يتهيأ لكثيرين، ولكن مع ذلك كان من عُلماء الأمة نظراء لهم، ففي عصر زيد بن علي زين العابدين والباقر والصَّادق كان هناك أبو حنيفة ومالك وأضرابهم من العلماء، وقلَّ مثل ذلك في كل عصر، فضلاً عن ذلك، فالفضائل في السنة لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي كثيرة كثرتها لعلي رضي الله عنه ولم يستدل بها على إمامتهم، كذلك قد ثبتت فضائل لغير الخلفاء الراشدين كبقية العشرة وغيرهم.

الفصل الثالث: شروط الأئمة وأشخاصهم عند الشيعة:

المبحث الأول: أشخاص الأئمة عند الشيعة:

يعتقد الشيعة أنَّ الإمامَ ينص عليه الإمام الذي قبله، أمَّا الإمام الأول بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بلا فصل، فهو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – الذي يرون أنَّ النبي نصَّ على إمامته من بعده، ولهم في ذلك مَجموعة من النصوص منها ما هو مكذوب لا يصح؛ رُوِيَ في كتب الشيعة، ولا يسلم أهل العلم بصحَّتها، ومنها ما هو روايات صحيحة رُوِيت في كتب السنة، ولكن الاستدلالَ بها لا يصح ولا يسلم بها العلماء في التدليل على إمامة أهل البيت وإمامة عليٍّ بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

وتختلف فرق الشيعة اختلافًا بيّنًا في أشخاص الأئمَّة، فغالب الشيعة أو مجموعهم يرون إمامةَ الثلاثة: الإمام علي بن أبي طالب، ثم الحسن بن علي، ثم الحسين بن علي – رضي الله عنهم أجمعين – ثم منهم مَن يرى أن الإمام بعد الحسين هو محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب، وأنه مغيَّب في جبل رضوى، وينتظرون ظهوره من جديد، وهذه الفرقة من الشيعة من الفرق القديمة يقول شاعرهم:

أَلاَ إِنَّ الْأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ *** وُلاَةُ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءُ
عَلِيٌّ وَالثَّلاَثَةُ مِنْ بَنِيهِ *** هُمُ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسِبْطٌ سِبْطُ إِيمَانٍ وَبِرٍّ *** وَسِبْطٌ غَيَّبَتْهُ كَرْبُلاَءُ
وَسِبْطٌ لاَ يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى *** يَقُودَ الْخَيْلَ يَتْبَعُهُ اللِّوَاءُ
تَغَيَّبَ لاَ يُرَى عَنْهُمْ زَمَانًا *** بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

وهذه الفرقة هي الكيسانية.

وقد انفصلت الكيسانيَّة عن بقية الشيعة في زمن المختار الثَّقفي في أول دولة المروانيِّين، وكان بقية الشيعة يعتقدون في إمامة علي بن الحسين بن علي الذي أنجب اثنين، هما محمد الملقب بالباقر، وهو الابن الأكبر، ثم زيد بن علي بن الحسين الذي تنسب إليه الزيديَّة، وهي أحد فرق الشيعة التي تولَّت أبا بكر وعمر ولم تقدح في خلافتهما، وإن كانوا يفضلون عليًّا عليهما، ويسمى هؤلاء بالشيعة المفضِّلة.

وهؤلاء لا يقولون برجعة أحد، وإليهم تنسب دول الشيعة التي أسسها أتباعهم في اليمن، ثُمَّ يرى بقية الشيعة الإمامةَ في محمد الباقر بن علي، ثم في جعفر بن محمد الملقب بالصَّادق، وبعد جعفر انقسم الشيعة الإماميَّة إلى شيعة اثني عشرية وشيعة إسماعيليَّة، يرى الاثنا عشرية أنَّ الإمام بعد جعفر الصادق هو موسى بن جعفر الملقب بالكاظم، ثم علي بن موسى الملقب بالرضا، ثم محمد بن علي الملقب بالجواد، ثم ابنه علي الهادي، ثم ابنه الحسن العسكري الذي أنجب محمد الذي غاب وهو صغير – حسب اعتقادهم – في جبل بمدينة سامراء وكانت له

غيبتان.

الصُغرى: وكانت تصل منه رسائلُ إلى أتباعه – حسب ما يعتقد الشيعة – فيها توجيهاته وأوامره. ثم الغيبة الكبرى التي تَمتد – حسب اعتقادهم – من نهاية غيبته الصُغرى حتى عودته ورجوعه؛ ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جورًا كما يزعمون.

وأمَّا الإسماعيلية، فهي ترى أنَّ الإمامة بعد جعفر الصادق في ابنه إسماعيل، وليس في ابنه موسى، وهؤلاء انقسموا إلى فِرَقٍ كثيرة كما قدمنا، وكذلك من يرون خلافة موسى بعد أبيه جعفر الصادق كانوا مع وفاة كل إمام من أئمتهم يحدث اختلاف حول من يكون هو الإمام، فتنقسم منهم فرق من الشيعة بآراء واعتقادات مُختلفة، وهكذا كثرت فرق الشيعة الكثرة التي عرضنا لها من قبل.

ومن فرق الشيعة الإسماعيليَّة فرقة القرامطة، وهؤلاء خلعوا ربقة الإسلام تمامًا، ولهم آراء وأعمال تشهد بكفرهم الصريح.

وللإمامية من الشيعة شروط يرونَها لازمة التحقق في الإمام عندهم، ومن هذه الشُّروط ما يلي:

1 – نصب الإمام عند الشيعة واجب على الله تعالى لا على الناس، تعالى الله عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا.

2 – من صفات الإمام التَّقِيَّة لا الصراحة في الحق.

3 – من صفات الإمام العصمة لا العدالة كما هو عند أهل السنة.

4 – النص عليه من الله تعالى ويكون ذلك – كما يزعمون – من خلال الإمام السابق.

5 – أن يكونَ أفضلُ من في الأرض، ولا تَجوز عندهم إمامة المفضول.

6 – لا يَموت الإمامُ في زعمهم إلا باختياره، فهو يُخير في ذلك كالأنبياء.

يقول صاحب "مختصر التحفة الاثني عشرية": "اعلم أن الإمامية قائلون بانحصار الأئمة، ولكنَّهم مختلفون في مقدارهم، فقال بعضهم: خمسة، وقال بعضهم: سبعة، وبعضهم: ثمانية، وبعضهم: اثنا عشر، وبعضهم ثلاثة عشر، وقالت الغُلاة: الأئمة آلهة أولهم محمد صلَّى الله عليه وسلَّم إلى الحسين، ثم مَن صَلَحَ من أولاد الحسين إلى جعفر بن محمد، وهو الإله الأصغر وخاتم الآلهة، ثم من بعده نوَّابه، وهم مَن صَلَحَ من أولاد جعفر، وذهبت فرقة إلى أنَّ الإمامة في هذه الأمة اثنان: محمد صلَّى الله عليه وسلَّم وعلي بن أبي طالب، وغيرهما ممن كان لائقًا لهذا الأمر من أولاد علي فهم نوابهما.

وقالت الحلولية: إنَّ الإمام مَن يَحُلَّ فيه الإله، وجرى بينهم اختلاف، فقالت الكيسانية: إنَّ الإمام بعد النبي صلَّى الله عليه وسلَّم علي، ثم محمد بن الحنفية.

وقالت المختارية – أتباع المختار الثقفي – منهم: إنَّ الإمام بعد علي الحسن، ثم الحسين، ثم محمد بن الحنفية.

وقالت الزيدية: إنَّ الإمام بعد الحسين زيد بن علي، ولا يقولون بإمامة علي بن الحسين؛ لأن الخروج بالسيف شرط للإمامة عندهم، والسكوت والتقية منافيان للإمامة.

والباقرية يعتقدون أنَّ الإمام الباقر مهدي موعود، وحي لا يَموت.

والناؤُوسية يعتقدون أنَّ الإمام الموعود هو الإمام جعفر الصادق، وأنه صاحب السنين.

والمهدوية من الإسماعيلية يرون أنَّ الإمام الموعود والحي الذي ينتظرون رجوعه هو إسماعيل بن جعفر.

والأفطحية يعتقدون أنَّ عبدالله بن جعفر إمام بلا فصل بعد أبيه؛ لكونه شقيقًا لإسماعيل الذي مات بحضور أبيه، فصارت وراثةُ الإمامة إلى عبدالله بن جعفر.

والقرامطة يرون أنَّ محمدَ بنَ إسماعيل صار إمامًا بعد أبيه إسماعيل.

والموسوية يرون أن الإمام بعد الصادق موسى الكاظم، وانفصلت عنهم فرقة ترى أنَّه هو المهدي، وقالوا في هذا: سابعهم قائمهم.

والاثنا عشرية يعتقدون الإمامة إلى الإمام العسكري الذي كان له ولد صغير مات في زمن أبيه وهو المنتظر القائم"[15].

ويعلق صاحب "مُختصر التحفة" بعد ذلك، فيقول: "ومن هذا ينبغي للعاقل أنْ يتفطن إلى الكذب من جميع فرقهم، فإن هذه كلها افتراءات لهم قرَّروا – على وفق مصلحة الوقت – إمامًا بزعمهم، وأخذوا يدْعون إليه؛ ليأخذوا بهذه المزاعم التحف والهدايا من أتباعهم باسم إمامهم المزعوم، ويتعيشوا بها، ومتأخروهم قد قلَّدوا أوائلهم بلا دليلٍ، وسقطوا في ورطة الضَّلال؛ إنهم ألفوا آبائهم ضالين فهم على آثارهم يهرعون"[16].

المبحث الثاني: شروط الأئمة عند الشيعة:

سقنا في المبحث السابق أسماءَ أشخاص الأئمة عند الشيعة، وذكرنا إجمالاً بعض شروطهم عند الشيعة، ونُحاول في هذا المبحث تفصيلَ هذه الشروط بعض الشيء.

المطلب الأول: وجوب النص على الإمام عند الشيعة:

بينما يعتقد أهل السنة أنَّ نصب إمام منهم واجب عليهم؛ وذلك ليَسُوسَ أمورَ دنيا المسلمين بدينهم، وينفذ فيهم أحكامَ الله تعالى يعتقد الشيعة أنَّ نصب الإمام إنَّما هو واجب على الله تعالى ويكون ذلك بالنص على الإمام من الإمام الذي كان قبله، وينص النبي صلَّى الله عليه وسلَّم على الإمام الذي يليه.

ويعتقد الشيعة أنَّ نصب الإمام بالنص عليه ووجوده لطف من الله تعالى ونصرته وتَمكينه لطف آخر، وأن عدم تمكين الأئمة من التصرُّف إنَّما هو من فساد العباد، وقد جاء في "الكافي" للكليني: "إنَّ الله أنزل على نبيه كتابًا، فقال جبريل: يا مُحمد، هذه وصيتك إلى النجباء، فقال: ومن النجباء يا جبريل؟ فقال: علي وولده، وكان على الكتاب خواتم من ذهب، فدفعه رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى علي، وأمره أن يَفُكَّ خاتمًا منه فيعمل بما فيه، ثم دفعه إلى الحسن ففك منه خاتَمًا وعمل بما فيه، ثم دفعه إلى الحسين، ففك خاتَمًا منه، فوَجَدَ أنْ أَخْرِج قومَك إلى الشهادة، فلا شهادةَ لهم إلا معك واشترِ نفسَك لله، ثم دفعه إلى علي بن الحسين، ففكَّ منه خاتَمًا، فوجد فيه أنْ أطرق، واصْمُت، والزم منزلَك، واعبد ربَّك حتى يأتيك اليقين، ففعل ثم دفعه إلى ابنه محمد بن علي ففك خاتَمًا فيه: "حدِّث الناس وأفتهم، وانشر علومَ أهل بيتك وصِدْقَ آبائك الصالحين، ولا تخافن إلا الله، ولا سبيل لأحد عليك، ثم دفعه إلى جعفر الصادق، فوجد فيه: حدث الناس وأفتهم، وانشر علوم أهل بيتك وصِدْقَ آبائك، فإنَّك في حرز وأمان ففعلت، ثم ادفعه إلى موسى بن جعفر، وكذلك يدفعه موسى إلى الذي بعده، ثم كذلك أبدًا إلى قيام المهدي عليه السَّلام"[17].

وهكذا يعتقدون أنَّ الإمام السابق ينص على الإمام اللاحق بإعطائه هذا الكتاب؛ ليفض منه خاتَمًا، ويعمل بما فيه، وهذه رواية لا يشك أهل السنة أنَّها مخترعة مدسوسة على آل بيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأنَّها مخترعة بعد زمن الأئمة؛ لتروج على المخدوعين بالفكر الشيعي آراءَهم الباطلة.

كما أنَّهم يوردون نصوصًا موضوعة ينسبونها إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم والتي لا يَخفى على من له أدنى مُسكة من عقل وضعها، ومن هذه الموضوعات المكذوبة والمفتراة على الحسين بن علي أنَّه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم أنت يا علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده محمد أولى

بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده جعفر أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده موسى أَوْلَى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده محمد أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم بعده الحجة بن الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم أئمة أبرار هم مع الحق والحق معهم"[18].

ولا يشك عاقل في أنَّ هذا الهراء مكذوب على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ومن خلاله يروجون على عوامِّ الشيعة عقيدةَ الإمامة الباطلة.

المطلب الثاني: العصمة من شروط الإمامة عند الشيعة:

من العقائد المعلومة من الدِّين بالضَّرورة عند جميعِ المسلمين: أنَّ النبي والرسول الذي أرسله الله تعالى لهداية البشر لا بُدَّ أن يكون معصومًا، وللعصمة جانبان:

الجانب الأول: العصمةُ من الذُّنوب كبيرها وصغيرها، وإن هذه العصمة ثابتة لهم بعد الرِّسالة والنُّبوة، واختلف العلماءُ في كونها تكون قبل النبوة، فالبعضُ يرى أنَّها ثابتة لهم قبل النبوة كذلك، والبعض يرى أنَّ العصمة من الذنوب لا تكون إلا بعد النبوة، أمَّا قبل النبوة فقد يقع منهم ما يلامون عليه، كما كان مِن قَتْل موسى للمصري، وإن كان بطريق الخطأ.

والجانب الثَّاني من العصمة: هو حماية الله تعالى لأنبيائه ورُسُله وتأييده لهم حتى يبلغوا ما أُمروا بتبليغه، فلا يقدر أحد من البشر على مَنعهم من إبلاغ رسالتهم، وإن كان يُمكن أن يقع عليهم من الأذى والاضطهاد، بل القتل كما حدث لبعض الأنبياء، وقد أشار الحق تعالى إلى عصمته لأنبيائه ورسله في قوله تعالى مخاطبًا رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾ [المائدة: 67].

ومع هذه العقيدة الإسلامية الثابتة يخترع الشيعة للأئمة مَرتبة العصمة، وكأنَّهم من الأنبياء والرُّسل، وبينما يعتقد أهل السنة أنَّ العدالةَ شرط للإمامة، يعتقد الشيعة أنَّ العصمة لا العدالة شرط الإمامة، ويستدلون على ذلك بأدلة منها:

1- أنَّ الإمامَ حافظ للشريعة، فكيف يَجوز عليه الخطأ؟ ويرد عليهم بأنَّ هذا الحفظ للشريعة يكون بالكتابِ، والسنة، وإجماعِ العلماء الذين هم بطانة الإمام وأولو الأمر المطاعون في الأمة.

2- أنَّ الإمامَ إذا جاز عليه الخطأ افتقر إلى آخر، ومن هنا يلزم التسلسل، ويُرَدُّ عليهم بأن الْمُحْوَج هو تنفيذُ الأحكام ودَرء المفاسد، وحفظ بيضة الدِّين، ولا حاجةَ في ذلك إلى العصمة، بل الاجتهاد والعدالة كافيان.

وعلى مدارِ تاريخ الشيعة كانوا يَعتقدون بعصمة الإمام، فيرفعونه فوق مَرتبة البشر العاديين إلى مَرتبة النبوة والرِّسالة، ومنهم من زاد فوق ذلك ممن ادَّعوا للأئمة صفاتِ الألوهية، كما زعمت السبئيَّة في زمن الإمام عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أنَّ عليًّا إله، فحاربهم وحرَّقهم بالنار.

وفي هذا يقول المجلسي – من علماء الشيعة –: "اعلم أنَّ إجماع علماء الإمامية قد انعقد على أن الإمام معصوم من جميع الذنوب، صغيرة كانت أم كبيرة، من أول العمر إلى آخره، لا عمدًا ولا سهوًا"[19].

أمَّا ابن بابويه القمي، فيقول: "إنَّ اعتقاداتنا في الأنبياء والرُّسل والأئمة هو أنَّهم معصومون من كل دنس، ولا يصدر عنهم ذنب صغيرًا كان أم كبيرًا"[20].

فأنت ذا ترى أنَّهم يسوون بين الأنبياء والرُّسل والأئمة، ويدَّعون لهم ما ليس إلا للأنبياء، ولذا فهم يدَّعون لهم فوق ذلك معجزات يثبتون بها إمامتهم، ويَحتجون بها على المخالف لهم، ومن هنا اختلقوا كثيرًا من الروايات التي تنسب لأئمَّتِهم هذه العصمة، ومقتضياتها من المعجزات والكرامات التي لا يستسيغ من له أدنى عقل ومعرفة بأصول الإسلام قَبولها.

المطلب الثالث: التقية عند الشيعة من صفات الإمام:

من أظهر العقائد التي يبني عليها الشيعة مذهبَهم بعد الإمامة عقيدة التَّقِيَّة؛ حيثُ يعتقدون أنَّ للإنسان أنْ يُظهر عكس ما يبطن من الاعتقادات، ويعتقدونها ركنًا من أركان الدين حتى إنَّ تارك التقية عندهم كتارك الصلاة، فهم يدينون بعدم إظهار ما يعتقدون أمام المخالفين، ويطردونها في كل أقوالهم، فإذا ظهر منهم عملٌ أو قول يُلامون بسببه، أو يكون مما يخالف أصول مذهبهم، أوَّلوا ذلك بالتقية، ويؤولون بها كلَّ أعمال الأئمة التي تُخالف مذهبهم، وكذلك أقوالهم التي تأتي مُخالفة للمذهب الشيعي.

ويستدلون على ذلك بأدلة من القرآن منها:

1- موقف مؤمن آل فرعون: ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ**﴾ [غافر: 28]، والآية نفسها ترد عليهم أنَّ موقف ذلك الرجل المؤمن كتم إيمانه للمصلحة، وأعلنه للمصلحة، وليس كما يفعل الشيعة كلما تورطوا في أمر يُخالف ويناقض عقيدتهم الفاسدة أوَّلوه بالتقية.

2- يستدلون بموقف عمار بن ياسر حين أُرغم على كلمة الكفر، فنطق بما يريد المشركون وهم في أقصى درجات الطُّغيان والتعذيب له، ولم يكن ذلك ديدنًا لعمار، وأن القرآن بيَّن موقفه بأنَّ الإيمان في قلبه لم يتغير عندما أُرغم على قول ما لم يؤمن به؛ ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ**﴾ [النحل: 106]، ثم إنَّ من الثابت من سيرة أصحاب النبي أنَّهم كانوا يصدعون بالحق ولا يلجؤون للتقية في أشد المواقف، فكيف يليقُ ذلك بمن يكون في رتبة الإمامة؟!

هذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه عندما يُؤذَى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يدفع عنه حتى يُؤذى ويضرب، وهو يردِّد قول الله تعالى: ﴿**أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ**﴾ [غافر: 28]، وأهل السنة لا ينكرون أنَّ الإنسان المسلم قد يَحتاج إلى كتمان أو تخف إذا خاف على نفسه في ماله

أو نفسه أو دينه، ولكن أنْ يكونَ ذلك خُلُقًا لازمًا أو حجة يتعلل بها المرء كلما تناقضت أقواله وأعماله، فهذا ما لا يصح، وقد قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (سيد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله)[21].

وهذا هو الإمام أحمد بن حنبل عندما وقعت مِحنة خلق القرآن، قال رأيه صريحًا، وذلك أن أهل العلم لا يَسَعُهم ما يسع عامة الناس، وله في ذلك كلمة تُروى عنه: "إذا كان العالم يُفتي تقيَّة، والجاهل يَجهل، فمتى يتبين الحق؟!"[22].

ومن هنا يتبيَّن بجلاء زيفُ عقيدة التقية، التي تَجعل الذي يتحاور مع الشيعة يشك في كل أقوالهم التي قد يتفقون فيها مع من يُخالفهم هل هي التقية أو لا؟

ثم كون التقية سِمةً لازمة للإمام جعلتهم يُؤوِّلون بها كلام أئمتهم الذي لا يتفق مع مذهب التشيُّع، فكثير من كلام الإمام علي المنقول عنه مما هو معتمد عند أهل السنة لا يوافق عليه الشيعة، ولا يلتزمون به، ويعدون ذلك من الإمام علي وغيره من الأئمة نوعًا من التقية.

ويُفسرون مواقفَ الإمام علي مع أبي بكر وعمر وعثمان على أنَّها كانت من التقية، وبهذا يشوهون صورة هؤلاء الأئمة الأطهار من أهل بيت رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ويفترون عليهم الأكاذيب، ويُشيعون عنهم الخرافات.

وهي تعني عندهم كتمان الحق، وترك الواجب الشرعي، وارتكاب المنهي عنه؛ خوفًا من الناس، حتى لو وصل الأمرُ إلى شرب الخمر؛ عملاً بالتقية، وفي سبيل التقية انتحلوا الأحاديث، وأوَّلوا أحاديث بعيدة جدًّا بحملها على التقية:

1- قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾ [القصص: 54]، قال أبو عبدالله: "بما صبروا على التقية"[23].

2- قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: 34]، قال أبو عبدالله: "الحسنة التقية، والسيئة الإذاعة"[24].

3-قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾ [آل عمران: 200]، قال أبو عبدالله: صابروهم على التقية.

ومما ينسبونه كذبًا وزورا إلى الأئمة[25]:

- عن علي رضي الله عنه أنه قال: "التقية من أفضل أعمال المؤمنين".
- عن الحسين (ع): "يغفر الله للمؤمنين كل ذنب ما خلا ذنبين: ترك التقية، وتضييع حقوق الإخوان".
- عن الحسين (ع): "لولا التقية ما عُرف وليّنا من عدونا".
- عن الباقر (ع): "أفضل أعمال الأئمة والفاضلين من شيعتنا استعمال التقية".

– عن الصادق (ع): "التقية ديني ودين آبائي"، وقوله: "من صلى خلف المنافقين تقية، كان كمن صلى خلف الأئمة".

وأهلُ السنة يُنَزهون أهلَ بيت النبي صلَّى الله عليه وسلَّم من هذا الكذب، ويؤمنون بأنَّهم ما كانوا ليقولوا مثل هذا الكلام المخترع المكذوب، الذي يعني الذلَّ والسكوت عن الحق، وحاشا الأئمة أنْ ينحازوا مع الباطل، ويتركوا مُجاهدة الظُّلم والسكوت عن المنكر، وحاشاهم أنْ يُصلُّوا خلفَ المنافقين، أو يُجيزوا شربَ الخمر تقية، فهل تقيةٌ تزويج رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عُثمان ابنتيه رقية وأم كلثوم؟! وهل تقيةٌ تزوُّج رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عائشة وحفصة ابنتي أبي بكر وعمر؟! وهل تقيةٌ تزويجُ عليٍّ ابنتَه أم كلثوم لعمر، وسَمَّى أولادَه أبا بكر وعمرَ وعثمان؟! وهل تقيةٌ تزويجُ الحسين ابنتَه فاطمة لعبدالله بن عثمان بن عفَّان؟!

وهل تقيةٌ سَكوتُ عليٍّ رضي الله عنه وهو يرى أبا بكر وعمر يُحرِّفون القرآنَ، كما يزعم الشيعة أنه محرَّف؟!

المطلب الرابع: الإمام عند الشيعة هو أفضل من في الأرض:

يعتقدُ الشيعة أنَّ الإمام يَجب أن يكون أفضلَ من في العصر؛ لأنَّ ذلك – كما يرون – مقتضى إمامته، ولذا فهم يعدون أنَّ عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه هو أفضل الصحابة، ولذا كان له منصب الإمامة بعد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ولكن الخلفاء الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان انتزعوا منه الإمامة انتزاعًا، وحالوا بينه وبينها، ولم يراعوا وصيةَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في ذلك.

ويرى أهلُ السنة وجماهير علماء المسلمين أنَّه لا يلزم أن يكون الإمام هو الأفضل عند الله تعالى وأنَّ أهل الحل والعقد عليهم أن يَختاروا الأفضل للناس رياسة وسياسة، لا عبادة ودراسة، فالإمام لا بُدَّ من توافر صفتي القوة والأمانة فيه، وقد يكون الأفضلُ عبادة ودراسة ليس من الأقوياء الذين يستطيعون أن يضطلعوا بأعباء الإمامة ومهامها.

ثم إنَّهم – أي: الشيعة – يرون أنَّ الأئمة الباقين بعد الإمام علي أفضل أهل زمانهم على الترتيب، بحسب عدد الأئمة عند كل فرقة من فرقهم.

المطلب الخامس: الإمام عند الشيعة لا يموت إلا باختياره:

من الأمور المقررة عند أهلِ السنة: أنَّ النبي أو الرسول لا يقبض عند موته إلا بعد تخييره، وليست هذه الخاصية لأحد من البشر سوى الرُّسل والأنبياء، وقد خيّر رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته.

ولكن الشيعة الإمامية يعتقدون أنَّ للإمام عندهم هذه الخاصية، وأنَّ من خصائصهم وشروطهم أنهم لا يَموتون إلا باختيارهم، ويستدل الشيعة على ذلك بجملة من الأخبار الموضوعة والمكذوبة والمفتراة، منها:

– عن أبي جعفر عليه السَّلام قال: أنزل الله تعالى النصر على الحسين عليه السَّلام حتى كان بين السماء والأرض، ثم خير: النصر، أو لقاء الله، فاختار لقاء الله تعالى[26].

– عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عبدالحميد، عن الحسن بن الجهم، قال: قلت للرضا عليه السَّلام : إنَّ أمير المؤمنين عليه السَّلام قد عرف قاتله، والليلة التي يقتل فيها، والموضع الذي قتل فيه، وقوله لمَّا سمع صياح الأوز في الدار: صوائح تتبعها نوائح، وقول أم كلثوم: لو صليت الليلة داخل الدار، وأمرت غيرك يُصلي بالناس، فأبى عليها، وكثر دخوله وخروجه تلك الليلة بلا سلاح، وقد عرف عليه السَّلام أن ابن ملجم – لعنه الله – قاتله بالسيف، كان هذا مما لم يَجز عَرْضُه، فقال: ذلك كان، ولكنه خُيِّر في تلك الليلة، لتمضي مقادير الله عز وجل[27].

– عن أبي عبدالله عليه السَّلام قال: كنت عند أبي في اليوم الذي قبض فيه، فأوصاني بأشياء في غسله، وفي كفنه، وفي دخوله قبره، فقلت: يا أبتاه، والله ما رأيتك منذ اشتكيت أحسن منك اليوم، ما رأيت عليك أثر الموت، فقال: يا بني، أما سمعت علي بن الحسين – عليهما السلام – ينادي من وراء الدار: يا محمد، تعالَ، عجل[28].

– عن محمد بن يحيى، عن سلمة بن الخطاب، عن سليمان بن سماعة وعبدالله بن محمد، عن عبدالله بن القاسم البطل، عن أبي بصير قال: قال أبو عبدالله عليه السَّلام: أي إمام لا يعلم ما يصيبه وإلى ما يصير، فليس ذلك بحجة لله على خلقه"[29].

وهذه الرِّوايات تخرج على أبسط مقررات العقيدة الإسلامية الصحيحة التي تبيِّن أن الذين يخيرون هم الأنبياء والرسل فقط؛ تكريمًا من الله تعالى لهم؛ إلاَّ أنهم يختارون لقاء الله تعالى على الدُّنيا وما فيها.

المطلب السادس: علم الأئمة عند الشيعة:

ترى الكيسانية والإسماعيليَّة والخطابية والقرامطة من غلاة الشيعة: أنَّ هناك من العلوم ما لا يعرفها إلا الأئمة، تناسخت وانطلقت من إمام إلى إمام، وأنَّ ما فرضه الله على عباده، وجاء في القرآن أو سنة رسول الله لها ظاهر وباطن، والباطن ما يعرفه الإمام، أمَّا الظاهر فهو ما يعرفه الناس، وبهذا سهل عليهم تحريفُ معاني الآيات والأحاديث.

وعلى أساس فِكْرِ الغُلاة هذا: أنَّ العلم الحق هو علم الأنبياء والأوصياء الصادر عن الوحي والإلهام، ويرون أنَّ ما دام الإمام لطف الله، فقد أودع قلبه منذ ولادته ينابيع العلم والحكمة، فلا يحتار في جواب على سؤال، بل هو آمن من الخطأ، وهو في بطن أمه، ويرون أن الإمام القائم قال الشهادة عند ولادته، وصلى على رسول الله وعلى الإمام، وكلم أباه بلسان عربي فصيح، وحسب هذا المفهوم، فإنَّ انقطاع الوحي النبوي عندهم لا يعني انقطاع نزول علم الله على

الأئمة، ويعتقدون أنَّ هناك وحيًا دائمًا لا ينقطع، ومعراجًا إلى السماء، ويرون أن الله تعالى أمر نبيه أن يعلم أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه كل علم علمه، فهو شريكه في العلم.

وخلاصة هذه العقيدة في علم الأئمة:

أولاً: أنَّ مَن وصفهم الله تعالى بالعلم هم الأئمة، وأنَّهم هم الراسخون في العلم، ويفسرون قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ [آل عمران: 7] أنَّهم الأئمة، وأن علمهم في زيادة مستمرة.

ثانيًا: أنَّ الأئمة ورثة العلم يرثه الإمامُ بعد الإمام، فهم ورثة علم النبي والأنبياء والأوصياء، وعندهم جميعُ الكتب السماوية على اختلافِ ألسنتها، يروون عن أبي عبدالله الصادق: أنَّ عليًّا كان عالِمًا، والعلم يتوارث، ولن يهلك عالم إلا بَقِي من بعده من يعلمه علمه أو ما شاء الله.[30].

ويفسرون ذلك بأن الإمام الباقي يعلم جميعَ علم الهالك قبل هلاكه، أو ما شاء الله أن يعلم قبله.

ثالثًا: أن الصغير والكبير من الأئمة في العلم سواء:

ويروي الشيعة عن علي بن إبراهيم عن أبيه قال: "استأذن على أبي جعفر محمد بن علي الرضا قومٌ من أهل النواحي من الشيعة، فأذن لهم فدخلوا فسألوه في مجلس واحد ثلاثين ألف مسألة، فأجاب وله عشر سنين"[31].

رابعًا: يعتمد علم الأئمة على أربعة مصادر:

1- الجامعة: وهي صحيفة طولها سبعون ذراعًا بذراع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وإملائه، وبخط علي رضي الله عنه فيه كل حلال وحرام، وكل ما يَحتاج إليه الناس.

2- الجفر: وهو وعاء من أدم فيه علم النبيِّين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل، ففيه زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم.

3- مصحف فاطمة: وفيه مثل القرآن الذي يتداوله المسلمون ثلاثَ مرات، وأنَّ هذا المصحف حدثت به فاطمة من جبريل بعد وفاة النبي – صلى الله عليه وسلم – فأعلمت به عليًّا، فكتب كل ما سمعت.

4- أن هناك إسراءً ومعراجًا دائمين مستمرين عن طريقهما يأخذ الأئمة العلم، وذلك كل ليلة جمعة؛ حيث يتوافى الأئمة العرش مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم فلا تردّ عليهم أرواحهم إلا بعلم مستفاد.

5- استمرار الوحي الإلهي للأئمة، فالأئمَّة عندهم مُحدثون يحدثهم الملك، فيسمعون الصوت ولا يرونه.

ولا تَخفى على من له أبسط إلمام بقواعد وأصول الإسلام أنَّ هذه المعتقدات كفر بواح.

المطلب السابع: تأليه الأئمة:

يعتقد غلاة الشيعة من السبئيَّة والبيانية والخطابية والحاكمية، والجناحية والمفوضة والنصيرية بألوهية الأئمة من خلال التناسخ والحلول والتفويض.

وهي من العقائد التي دخلت عليهم من خلال المجوس والصابئة، الذين غالوا في تقديس رؤسائهم، فأخذ غلاة الشيعة هذه العقيدة منهم، فأخذوا في تقديس

الأئمة، ورفعهم في مراتب الألوهية إلى مراتب، وذلك من خلال:

أولاً: الاقترانُ بالله سبحانه وتعالى حيث يعتقدون أن الأئمة هم المثاني، وهم لسانه وبابه ويده المبسوطة، ولولاهم ما عُبد الله ووحد، وبهم أثمرت الأشجار، وأينعت الأزهار، وجرت الأنهار، ونزل غيث السماء، ونبت عشب الأرض[32].

ويروون أنَّ اسم علي مقرون باسم الله ومحمد صلَّى الله عليه وسلَّم على العرش، وعلى مجرى الماء، وعلى قوائم الكرسي، وعلى جبهة إسرافيل، وعلى جناحي جبريل، وفي أكناف السماء، وفي أطباق الأرضين، وفي رؤوس الجبال، وعلى الشمس والقمر.

ثانيًا: التفويض: فهم يعتقدون أنَّ الأئمة شهداء الله على خلقه، وولاة أمره، وخزنة علمه، وخلفاؤه وأبوابه، وأركان أرضه، وورثة أنبيائه، والقرآن يُهدى إليهم، ويرون أنَّ الله أعطى عليًّا رضي الله عنه الجنة والنار، فيُدخل الجنة من يشاء، ويُخرج منها من يشاء[33].

ثالثًا: المعجزة: فهم يعتقدون أنَّ المعجزة هي التي تُميِّز الإمام من الدَّعِي، وتؤكد النص.

ومن المعجزات التي ينسبونها للأئمة:

1- إحياء الموتى: جاء في "الكافي"، للكليني ما نصُّه عن أبي جعفر (ع): "الأئمة قادرون على إحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وقد نسبوا إلى علي رضي الله عنه أنه أحيا ميتًا من بني مخزوم خرج من قبره يتكلم بلسان الفُرس، وأحيا ميتًا آخر أراد أهله التحقق من قتله"[34].

2- إخبار الإمام بالغيب: فالأئمة في اعتقادهم يعلمون ما يَحدث بالليل والنهار، الأمر من بعد الأمر إلى يوم القيامة.

ويُروى عن الباقر قوله: "والذي بعث محمدًا صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّه ليعلم ما في يومه وفي شهره وفي سنته".

وعن الباقر أيضًا يقول فيما يروون عنه: "لو كان لألسنتكم أوكية - أربطة، جمع رباط - لحدثت كل امرئ بما له وما عليه"[35].

ويروون عن علي رضي الله عنه أنَّه قال: "إن الله عرَّف الخلقَ اقتدارَ الأئمة على علم الغيب من خلق، ورزق، وأجل، وعمل، وعمر، وحياة، وموت، وعلم غيب السموات والأرض"[36].

ولهم فوق ما ذكرنا في هذا المجال روايات يخجل القلم من روايتها وكتابتها، فقد ادَّعوا للأئمة فوق ما لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم الذي قال عنه ربه: ﴿**قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ**

﴿وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: 50].

وهكذا نجد الاضطراب العقدي والفكري، فهم تارة يرون الأئمة أفضل البشر، ولذا استحقوا الإمامة، وتارة يرونهم كالأنبياء ولهم ما للأنبياء من المعجزات، وتارة يرفعونهم لمرتبة الألوهية، فيعطونهم حقَّ التصرف في الكون وعلم الغيب، وغير ذلك مما لا يكون إلا لله.

الفصل الرابع: غيبة الإمام وولاية الفقيه:

المبحث الأول: غيبة الإمام:

سبق أن بينَّا أن الأئمة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية هم اثنا عشر إمامًا، وهو أكبر عدد من الأئمة عند فرقة من فرق الشيعة استمرت موجودة حتى اليوم، فالفرق الشيعية الإماميَّة الأخرى لم تستمرَّ تاريخيًّا كما استمرت الاثنا عشرية التي استطاعت أن تسير في دعوى الإمامة الكاذبة حتى اثني عشر إمامًا، آخرهم هو محمد بن الحسن العسكري الذي ينتظر الشيعة خروجه مرة أخرى بعد اختفائه في سرداب في جبل بسامراء؛ ليملأ الأرضَ عدلاً بعد أن مُلئت جورًا.

ويدَّعي الشيعة أنَّه مات صغيرًا بعد موت أبيه الحسن العسكري، الذي لم يكن له ولد غيره أنَّه غاب غيبتين: صُغرى وكبرى.

وفي إطار الغيبة الكبرى انكشفت مُشكلة الإمامة عند الشيعة، وظهرت حاجتهم لبدعة جديدة تستمر بها دعواهم الباطلة، وشُقُّهم لصف الأمة الواحدة بأفكار ورُؤى ما أنزل الله بها من سلطان، فكانت فكرة ولاية الفقيه المخرج الشيعي لمشكلة السُّلطة التي لا تجد لها إمامًا – حسب معتقد الشيعة – مع طول انتظار الإمام الغائب.

ويعتقد الشيعة أنَّ هنالك عددًا من الأحكام في الدِّين تبقى معطلة طالَما أنَّ الإمام غائب، ومن هذه الأحكام صلاة الجمعة التي لا يصح إقامتها إلا بحضرة الإمام.

كما أنَّ الفرائض الكبرى تبقى منوطة بالإمام فلا تقام إلا به.

هذا ما يعتقده الإخباريون من الشيعة الإمامية، وهم الذين لا يُجيزون الاجتهاد والإتيان بأحكام لم ينص عليها الإمام، ولم تأتِ بها الأخبار المأثورة عن الأئمة.

ويعتقد الشيعة كذلك أنَّ الإمام عند غيبته الصُّغرى كانت له اتِّصالات برجال من شيعته ينقلون عنه أوامره وتوجيهاته وفتاويه، وذلك من خلال رقاع يدَّعون أنَّها من عند الإمام.

وظلَّت هذه البدعة الكاذبة طوال ما يزيد على ستين عامًا، حتى ظهرت بدعة الغيبة الكبرى التي ليس للإمام اتصال فيها بأحد، وإنَّما على أتباعه أن ينتظروا خروجَه، ويدعوا له أنْ يعجل الله فَرَجَه، وهذا منذ عام 329هـ حتى اليوم.

المبحث الثاني: ولاية الفقيه:

المطلب الأول: ملمح تاريخي:

لم يجز الفقه الإمامي الاجتهادَ العقليَّ في دائرتي الأصول العقدية والفروع الفقهية قبل بَدْء الغيبة الكبرى – كما يعتقدون – عام 329هـ، وذلك على اعتبار أنَّ المذهب الشيعي الإمامي يلزم أتباعه بمتابعة الإمام المعصوم في تقريراته وأحكامه، وذلك لأنَّهم يعتقدون أنَّ الإمام هو المشرع مباشرة عن الله تعالى ومن ثم، فيجب على المعتقد بإمامة الإمام وعصمته أنْ يقلده في كل أوامره وأحكامه وفتاويه.

من هنا فقد بدأ عصر الاجتهاد مع الغيبة الكُبرى؛ وذلك لانقطاع الصلة المباشرة بين المصدر المعصوم – الإمام الذي كانت تصلُ منه فيما يعتقدون الرقاع التي بها فتاويه وأوامره – وبين أتباعه.

وعندما ظهر القولُ بالاجتهاد رفضه الإخباريون، وقالوا: إنَّه من بدع الكليني صاحب كتاب الكافي – مصدرهم الأول في الأحاديث والأخبار كما بيَّنا – ولكنَّ تقدُّم الزمن كان كفيلاً بانتصار الرأي الذي يرى أحقية الاجتهاد فيما يستجدُّ من أحكام ووقائع، وبهذا انتقل بعضٌ من اختصاصات الإمام إلى الفقهاء، وبَقِيَت مسائل مثل صلاة الجمعة، وتنفيذ الحدود الشرعية، وإعلان الجهاد معطلاً بدعوى أنه لا يَصِحُّ إلا مع وجود الإمام، إلاَّ أن مستجدات العصور والظروف التاريخية جعل فقهاء المذهب وبطريقة متدرجة وبطيئة عصرًا بعد عصر يبحثون قضايا جواز صلاة الجمعة، وتنفيذ الحدود الشرعية، وإعلان الجهاد في غيبة الإمام.

ومع تنامي هذه النزعة التي أجاز فقهاؤها نَقْل بعضِ صلاحيات الإمام الغائب إلى الفقهاء، إلا أنَّ الإجماع الكامل على نقل كامل صلاحيَّات السلطة التي هي للإمام – عندهم – إلى الفقيه المجتهد الجامع لشروط العلم والإفتاء لم ينعقد.

وهكذا فإن نظرية ولاية الفقيه، كما أبان عنها وشرحها الخميني كانت وجهةَ نظر فقهية غير مُجمع عليها من جميع علماء المذهب الشيعي الاثني عشري.

المطلب الثاني: دور الخميني في نظرية ولاية الفقيه:

كان للخميني دور كبير في ترسيخ فكرة ولاية الفقيه وتوسيع دائرة المقتنعين بتوسيع دائرة الاجتهاد، ومن ثم يصبح الفقيه المجتهد الحجة الجامع لشروط الإفتاء هو المرجع والسُّلطة التي يَجب أن ينضوي تحت لوائها المتبعون للمذهب.

وقد شعر الخميني أنَّ أفكاره غريبة على الوسط الشيعي الإمامي، فأخذ يعزز آراءه بالأدلة المروية عن الأئمة؛ حتى يُلقي على أفكاره نوعًا من المشروعية المذهبية والتاريخية.

لقد استشهد في رسالته عن الحكومة الإسلاميَّة بنصوص كثيرة للرسول صلَّى الله عليه وسلَّم مما ترويه كتب المذهب الشيعي، وبنصوص عن الإمام علي بن أبي طالب حسبما وقع في كتب الأخبار عند الشيعة؛ لتخدم فكرته، وتؤيد نظريته.

كما ركز الخميني في تأصيله لفكرة ولاية الفقيه على الانتقاد اللاذع، والاستخفاف بمجتهدي المذهب الشيعي الذين يعارضون رُؤيته ويذهبون إلى غير وجهته.

المطلب الثالث: خلاصة فكرة ولاية الفقيه بقلم الخميني:

في هذا المطلب نعرض فكرةَ ولاية الفقيه، كما يراها الخميني بقلمه من كتابه "الحكومة الإسلامية"؛ ليقف القارئ على كلامه، ويتبين بنفسه حقيقةَ معتقده وصلب نظريته؛ يقول الخميني تحت عنوان "الحاكم في زمن الغيبة":

"واليوم – في عهد الغيبة – لا يوجد نصٌّ على شخص معين يدير شؤون الدولة، فما هو الرأي؟ هل نترك أحكامَ الإسلام مُعطلة، أو نرغب بأنفسنا عن الإسلام، أم نقول: إنَّ الإسلام جاء ليحكم الناس قرنين من الزَّمان فحسب؛ ليهملهم بعد ذلك، أم نقول: إنَّ الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدولة، ونَحن نعلم أن عدم وجود الحكومة يعني ضياعَ ثغور المسلمين وانتهاكها، ويعني تخاذلَنا عن حقنا وعن أرضنا، هل يسمح بذلك في ديننا؟ أليست الحكومة ضرورة من ضرورات الحياة؟! وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام (ع) حال غيبته، فإنَّ خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يُعَدُّ توفرها في أي شخص مؤهلاً إياه ليحكم الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن العلم بالقانون والعدالة موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجادُ وتكوين حكومة عادلة عالية منقطعة النظير"[37].

ويقول الخميني تحت عنوان "ولاية الفقيه":

"وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنَّه يلي من أمر المجتمع ما كان يليه النبي صلَّى الله عليه وسلَّم منهم، ووجب على الناس أنْ يسمعوا له ويطيعوا، ويَملك هذا الحاكم من أمور الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يَملكه الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم وأمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصَّة؛ لأن فضائلهم لم تكن تخولهم أن يخالفوا تعاليم الشرع أو أن يتحكموا في الناس بعيدًا عن أمر الله، وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأمير المؤمنين (ع) من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات، وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد، غاية الأمر أنَّ تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسه العلم والعمل"[38].

ويقول الخميني تحت عنوان "الولاية الاعتبارية":

"فالله جَعَل الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم وليًّا للمؤمنين جميعًا، وتشمل ولايته حتى الفرد الذي سيخلفه، ومن بعده كان الإمام (ع) وليًّا، ومعنى ولايتهما أنَّ أوامرهما الشرعية نافذة في الجميع، وإليهما يرجع تعيينُ القضاة والولاة ومُراقبتهم إذا اقتضى الأمر هذه الولاية نفسها، والحاكمية موجودة لدى الفقيه بفارق واحد، هو أنَّ ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تكون بحيث يستطيع عزلهم أو نصبهم؛ لأنَّ الفقهاء متساوون من ناحية الأهلية.

بعد هذا، ينبغي على الفقهاء أن يعملوا فرادى أو مُجتمعين من أجل إقامة حكومة شرعية"[39].

ويقول الخميني تحت عنوان "الولاية التكوينية": "وثبوت الولاية والحاكمية للإمام (ع) لا تعني تجرده عن منزلته التي هي له عند الله، ولا تجعله مثل من عداه من الحكام، فإنَّ للإمام مقامًا محمودًا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرَّات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أنَّ لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مُرسل، وبموجب ما لدينا من

الرِّوايات والأحاديث، فإنَّ الرسول الأعظم صلَّى الله عليه وسلَّم والأئمة كانوا قبل هذا العالم أنوارًا، فجعلهم الله بعرشه مُحدقين، وجعل لهم من الزُّلفى والمنزلة ما لا يعلمه إلا الله"[40].

المطلب الرابع: رؤية نقدية:

الذي يراجع كتاب: "الحكومة الإسلامية" الذي كتبه الخميني يَجد مثالاً صارخًا لتلبيس الحق بالباطل، وسنحاول في هذه العجالة طرح رؤيتنا لبعض ما ورد في الكتاب باقتضاب يقتضيه المقام:

أولاً: في حديث الخميني عن الحكومة الإسلاميَّة وصفات الحاكم نَجد إقرارًا بمذهب أهل السنة فيما يتعلق بصفات الحاكم، فأهلُ السنة لا يفرضون في الحاكم أنْ يكونَ نبيًّا معصومًا أو إمامًا منصوصًا عليه، تلقى عليه هالاتُ القَدَاسة وصفات الأنبياء والرُّسل حتى يصلح للإمامة.

وبالطبع لا يقول الخميني: إنَّه يقر بمذهب أهل السنة، بل يذكر صفات الحاكم في عهد الغيبة – كما يعتقد هو وأتباعه – فيذكر صفة العدالة والعلم، ولكنه ما يلبث أن يربط بين هذه الصفات التي تنبغي للحاكم بعقيدة الغيبة الكبرى وما للإمام المعصوم عندهم من صفات وميزات لا تتوافر في غيره من الأئمة والحكام.

ثانيًا: يرى الخميني أن الحاكم في زمن الغيبة مُفوَّض من قبل الله تعالى وليس من قبل الأمة، وهذا ما لا يقول به مسلم، فالتفويضُ من الله تعالى للحاكم أو غيره قول غير صحيح، والصَّواب أنَّ الحاكم وكيل عن الأمَّة فيما فوضته من أمورها بمقتضى عقد شرعي للقيام بمهام الحاكم وَفْقَ مقتضى الشرع، ودون خروج عن أحكام الدين.

ثالثًا: حديث الخميني عن الولاية، وأنَّ هناك ولاية تكوينية، وأخرى اعتبارية – كلام باطل مردود، فمفهوم الولاية التكوينية عندهم أنَّ للإمام مقامًا محمودًا ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها كل ذرات الكون... إلى آخر ما ذكر.

كلُّ هذا الكلام يرفع البشر إلى درجة الألوهية المتصرفة المهيمنة، وهو كلام لا يقول به مسلم، ثم يقول الخميني: "وإنَّ من ضروريات مذهبنا أنَّ لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مُقرَّب ولا نبي مرسل".

وهذا كلامٌ لا يستحق إطالة النفس في الرد عليه؛ لظهور بُطلانه لكل مسلم، كما أنَّ كون الرسول والأئمة كانوا أنوارًا محدقين بعرش الرحمن كلامٌ لا دليلَ عليه، وهو من مقولات الشيعة الغالية في الأشخاص حبًّا وبُغضًا.

رابعًا: تخصيص الفقهاء – بمعناهم الاصطلاحي – بالحكم والسُّلطان بدعة:

من بدع المذهب الاثني عشري على يد الخميني، فقد يكون المسلم فقيهًا ورعًا عدلاً، ولكنَّه لا يقوى على القيام بمهام الحكم، فالولايات في الإسلام بحسبها فمن الولايات ما يكون شرط القوة مقدمًا، ومنها ما يكون شرطُ الأمانة مقدمًا، والقوة تتنوع ما بين قوة اليد والتنفيذ، وقوة العلم والتفكير.

والأمانة على الأموال غير الأمانة على الأسرار، كما أنَّ ولايةَ الجند غير ولاية القضاء، غير الولاية على الأموال، وهكذا.

أمَّا الإمام الأعظم أو الحاكم العام للمسلمين، فيجب أنْ يتوافر فيه جماع هذه الشروط بقدر معقول، يستطيع به أنْ يسوس أمورَ الأمة في حربها وسلمها وشدتها ورخائها.

خامسًا: الواقع التطبيقي العملي لفكرة ولاية الفقيه قد أظهرت نوعًا من العصبية للفقهاء الذين يوافقون على فكرة ولاية الفقيه ضِدَّ غيرهم من الفقهاء الذين يُخالفونها، خصوصًا دعاة وعلماء السنة في إيران، والذين نالهم بعد ثورة الخميني من الإيذاء والاضطهاد ما علمه كل قاصٍ ودانٍ، وننقل هنا صورة من التعذيب الوحشي في سجون الخميني؛ يقول موسى الموسوي وهو شيعي إيراني: "إنَّ أنينَ السجناء السياسيين تحت التعذيب في سجون الإمام الخميني يسمع الصمَّ وينطق البكم، إنَّ الأعمال الوحشية والبربرية التي ترتكب بحق السجناء تفوق كثيرًا ما كانت تحدث في سجون السافاك، بل حتى في سجون بوكاسا في إفريقيا الوُسطى، إنَّ حديث الناس في مجالسهم ونواديهم تدور غالبًا على أولئك الذين أصابتهم لوثة عقليَّة؛ بسبب التعذيب الذي تعرضوا له على يد الحرس الثوري، وقد أصبح شفاؤهم متعذرًا لهول العذاب الذي لاقوه من حراس الإسلام، على حدِّ تعبير الإمام الخميني.

إنَّ قلعَ الأظافر وحرق الجسد بالسيجار، والجَلْد حتى الإغماء، وهكذا التجويع والتعطيش – أمر رائج في سجون الخميني، ولكن الأبشع والأنكى هو تعذيب الأطفال الرُّضَّع أمام أمهاتِهم لأخذ الاعتراف منهن"[41].

سادسًا: "أنَّ النصوص الدستورية التي تولدت عن مذهب ولاية الفقيه أعطت للوالي الفقيه – كما يراه الخميني – صورة مشابهة لنظرتهم إلى أئمتهم التي تنزع بدورها إلى اعتبار أنَّ هذا الحاكم هو الوصي القائم على شؤون البَشَر؛ نيابةً عن الإمام الغائب المعصوم مما لا يصدر عن مبدأ إسلامي معترف به من قبل جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الإسلامية، بل هو مما يرتد في أصوله وجذوره إلى المفاهيم التي عرفها تاريخ فارس، فالتوقير الوثني والطاعة المطلقة والانقياد التام للسلطة السياسية الدينية المتحكمة – كان على مر التاريخ من الخصائص الذاتية لتراث فارس السياسي والدِّيني"[42].

سابعًا: "من الوقائع المستفادة من قراءة تاريخ الحركات السياسية الهدَّامة، التي ظهرت في بلاد فارس: أنَّها كانت تعتمد على دعوى الولاية الروحية، ونيابة الإمام المهدي المنتظر مُتخذة من هذه المبادئ أساسًا لبرامجها وخططها الباطنية من أجل السيطرة على السُّلطة، ثم الانخراط في مسلك جمعي يستهدف العروبة والإسلام معًا، مع ما تسوغ هذه الأفكار لأصحابها من دعوى النبوة والولاية، وأنَّهما فيض دائم وباقٍ ومستمر، وأنَّ دائرتهما لم ولن تغلق؛ مما هيأ لكل طموح ومعتوه ودجال ومشعوذ أنْ يدَّعِيَ النبوة والرسالة، ونسخ ما شاء من أحكام الإسلام كما شاء

وأراد، وما تفرض على أتباعها وأنصارها من استسلام وانقياد وطواعية يتحولون معها إلى أدوات صماء جامدة بأيدي مُؤسسي هذه الحركات يحركونهم كما شاؤوا ورغبوا"[43].

---

(1) رواه البخاري.

(2) "الكافي"، للكليني، عن "التحفة الاثنا عشرية"، ص: 106.

(3) نقلاً عن "التحفة الاثنا عشرية"، ص: 108.

(4) الإمام الصادق: أبو زهرة. ص: 23.

(5) "الكافي"، (11/1 – 13).

(6) "الإمام زيد"، أبو زهرة، ص: 118.

(7) رواه الحاكم في "المستدرك".

(8) رواه الشيخان.

(9) رواه مسلم.

(10)"التشيع: نشوءه، مراحله، مقوماته"، العريفي، ص99.

(11) السابق، ص100.

(12) السابق، ص104.

(13) السابق، ص110.

(14) "تفسير الطبري"، (150/4).

(15) "التحفة الاثنا عشرية"، السيد محمد شكري الألوسي، ص193 – 200.

(16) السابق، ص200.

(17) "أصول الكافي"، (280/1).

(18) "منتخب الأثر"، الكاشاني، ص: 114.

(19) روندلسن، "عقيدة الشيعة"، ص: 317، عن "حياة القلوب"، للمجلسي.

(20) السابق، ص: 323.

(21) أخرجه الحاكم والطبراني، وصححه الألباني.

(22) قال الإمام أحمد هذه الكلمة حين وقعت فتنة خلق القرآن.

(23) "وسائل الشيعة"، الحر العاملي، (6/ 459 – 467).

(24) "وسائل الشيعة"، الحر العاملي، (6/ 459 – 467).

(25) "وسائل الشيعة"، الحر العاملي، (6/ 459 – 467).

(26) "الكافي"، للكليني، (260/1).

(27) "الكافي"، للكليني، (260/1).

(28) "الكافي"، للكليني، (260/1)

(29) "الكافي"، للكليني، (260/1).

(30) "شرح أصول الكافي"، المازنداني، (346/5).

(31) "الكافي"، للكليني، (496/1).

(32) "الكافي"، للكليني، (143/1 – 145).
(33) "علل الشرائع"، ابن بابويه، (164/1).
(34) "الكافي"، للكليني، (54/1).
(35) "الكافي"، للكليني، (264/1).
(36) "الاحتجاج"، للطبرسي، (356/1).
(37) "الحكومة الإسلامية"، الخميني، ص: 43.
(38) "الحكومة الإسلامية"، الخميني، ص: 43 – 44.
(39) "الحكومة الإسلامية"، الخميني، ص: 46.
(40) "الحكومة الإسلامية"، الخميني، ص: 47 – 48.
(41) "الثورة البائسة"، موسى الموسوي، ص: 202 – 203.
(42) "نهج الخميني في ميزان الفكر الإسلامي"، مجموعة من المفكرين، ص: 19.
(43) السابق، ص: 19.